UNIVERSAL
LIBRARY
OU_232318
UNIVERSAL
LIBRARY

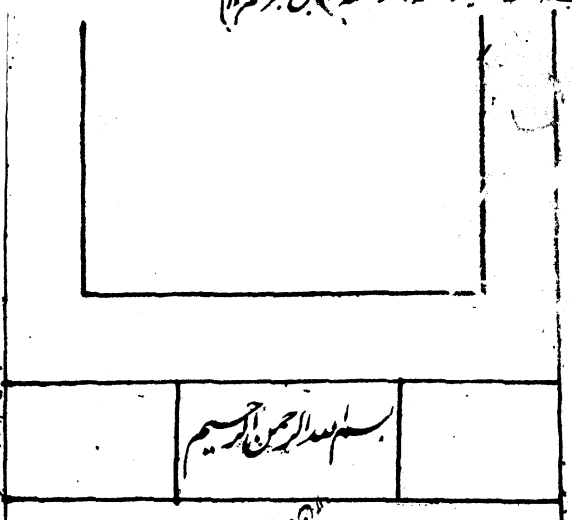

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من قصرت عن وصف كماله ألسنة العلماء الاعلام وضعفت عن
الاحاطة بما هنالك عقول الافهام ثبت اقدام الثنا في مواقف
الكلام ونقصان تشييد قواعد عقائد الاسلام وصلى على افضل
المرسلين سيد الانام
محمد الهادي بأقرب الطرق الى دار السلام وعلى آله البررة الكرام وصحبه
الكملة العظام ما تقاربت الصحف والاقلام وتعاقبت الانوار والظلام وبعد
فيقول العبد الضعيف المحتاج الى رحمة الله الغني القوي محمد زاهد بن محمد

فی درج عبارتها لآلی تحقیقات تزیین بها آذان الاذهان وخدرت فی استتار
اشارتها نفائس عرائس لم یطمثهن انس قبلی ولا جان خدمت بحضرة من
نصر الملة والدین وقضی علی آثار سید المرسلین جاهد فی سبیل الله حق
جهاده وقطع کما ینبغی دار الکفرة والشرک والالحاد الذی تشتت دون
سرادقات جلالة حیاة السلاطین ویکتحل من تراب ساحة کمالة اعین
تقبس من نیر جماله شمس الضحی وتستنیر من انوار کماله بدر الدجی فقد سطعت
الآفاق بانوار عدله واحسانه واشرقت الانفس بلمعات فضله وامتنانه وایدت
عساکره بالجنود القدسیة الملکیة وفطرت علی نصرة النفوس العلویة الفلکیة تدبیر
الراسخ فی المنع یاجوج الطغیان وعدله الشافی نیر یزیل ظلمة العدوان عن صفحة
مرآة یطلع فیها صور الفتح والظفر ومجمة مضمات یدهب التکیف من وجه
القمر العلم مصباح تنیر من زیت فیضه العمیم والعقل مشکوة تقبس من سراج
فضله الجسیم السلطان المعظم والخاقان المکرم اسد المعارک والمغازی محمد اورنگ
زیب بادشاه الغازی لازالت رایات سلطنته مقارنة لآیات الفتح والظفر
وآراء الصائبة مطابقة لمجاری القضا والقدر اللهم کما وهبت لنا فی النشاة
الاولی ملکا لا ینبغی لاحد من بعده انک انت الکریم الوهاب کذلک

ارزقه فی النشارة الاخری السعادة القصوی وحسن المآب انک علی کل

شیء قدیر وبالاجابة جدیر قوله مما لا یخص اه انت تعلم ان المتبادر منه ان الامور

العامیة احوال الواجب والجوهر والعرض ومحمولات علیها لانها موضوعات لها

والوجود والامکان وغیرهما مما یبحث عنه ههنا کذلک مما یشهد به وما اشهر ان

الکثرة تقسم المنفصل علی تقدیر تقوم الجزء الصوری عنه فلیس بشیء والله علی ذلک التقدیر

وحدات من حیث انها معروضة للهیئة الاجتماعیة والکثرة وحدات محضة کما سنحققه انشاء

الله تعالی وبعد ایندفع ان هذا التعریف یصدق علی الکم المطلق والکم المتصل والکم المنفصل

والکیف فانها تتحقق فی الجوهر والعرض وعلی العلم والقدرة وسائر الصفات السبعة

فانها توجد فی الواجب والجوهر وربما یجاب عنه بان کونها من الامور العامة لا یقتضی ان

یبحث عنها بجواز ان لا یتعلق الغرض العلمی بالبحث عنها علی وجه العموم وبتحقق ان فی الامور

العامیة یبحث عن احوال اقسام الموجود علی وجه العموم ای من حیث هو لها لا اقسام الموجود

فیها لا من حیث انها اقسامه غیر متخصیصها بقسم دون قسم فلا بد ههنا من تعلق الغرض العلمی بالبحث

عنها علی وجه العموم بالمعنی الاول فالامور التی تتعلق الغرض العلمی بالبحث عنها علی وجه

العموم بالمعنی الثانی کالعلم والکم ونحوهما لا یبحث عنها ههنا بل فی الامور الخاصة

کما ان الامور التی لم یتعلق الغرض العلمی بالبحث عنها علی وجه العموم بالمعنیین کالمعلومیة

عنها بالضرورة سلبا بسيطا وهو معنى صدق العدم الامتناع فيكون العدم والامتناع
متفقا
من الامور الشاملة للجوهر والعرض فيقيه نظر لان الكلام في عدم الشئ في نفسه
لا في انعدام البرابطي والجواب ان عدم الشئ في نفسه في قوة السالبة البسيطة كما ان الوجود
المقابل له في قوة الموجبة المحصلة فذا لك العدم البطي في العنوان والحكاية دون المعنون
والمحكي عنه فتدبر ثم المقدم مطلقا ليس من الامور العامة الاختصاصه بالواجب عند اهل
الحق ومن اثبت الصفات الزائدة لا يقول بعرضيتها فتامل قوله اوقد تقال فيه
ان المراد بقوله مع ما يقابله مثنا والثا وله مع مقابل واحد كما يدل عليه قوله وتعلق الكل
من هذين المقابلين عرض على حدة مع ان الكلام في الامكان والوجوب والامتناع مع مقابل واحد
لانهما وان جميع المشتقات قوله اوقد اورد ما اه فيه اشارة الى ان الامور العامة محمولات المسائل
كما ان الامور الخاصة كذلك فكانت الامور العامة مشتقات لان الحمل المعتبر في المسائل هو
حمل المواطات والمبادي لا يصلح له لا بحمل انه ذو كذا يكون موضوع قضية الامور العامة محمولات
المسائل والحق ان المبادي والمشتقات كلها امور عامة لان المبادي مأخوذة في المشتقات
الماخوذ في تعريفها ضمنا او صريحا فما يحمل وما انتزعت عنه يحمل الامر والطرب والاولا
وعبارات بعضهم تدل على الثاني قوله فلا يلزم اه تمسك بان العلم عدم على انحاء شتى طبعا
قدم بالذات التوقف الوضع الطبع قوله لاستلزامها اه كانه اراد انه يحصل من معرفته معرفات

قوله وقولنا الموجود آه فيه اشارة الى ان هذا القيد للتبيان لا للاخراج لان صفة المعدوم لا يخرج بقيد الموجود ثم خص الذكر بصفة المعدوم ولم يذكر صفة المحال لان ما يدل على امتناع قيام العرض بالعرض يدل على امتناع قيام الصفة بالحال قوله والجواب آه لدفع الاعتراض على المعنى المتبادر او على جميع المذاهب لا يندفع ذلك قوله فالمعلوم على انهما مفهومان شيء ان التحقق عندهم مرادف للثبوت والكون مرادف للوجود وان التحقق عندهم اعرف من الثبوت والكون اعرف من الوجود وموافقا لما قال شارح المقاصد في شرح قولهم المعدوم شيء واراد بقوله ما لا تحقق له في نفسه ما لا تحقق له في نفس الامر واما لا تحقق له باعتبار ذاته فعائدة قوله في نفسه على الاول او حال الاعتبار على الثاني او خال ما لا تحقق شيء فيه واراد بالممتنع ما يشمل الممتنع العقلي فاندفع ما قيل ان المركبات الخيالية عندهم متحققة وليست بمتحققة ثم لما كان نقيض الثبوت النفي ونقيض الوجود العدم كان نقيض اثبات النفي ونقيض الموجود المعدوم لان التناقض من الصدرين يستلزم التناقض بين المشتقين والمعلوم ليس داخلا في مفهوم هذه المشتقات حتى يكون نقيض الثابت اللا معلوم الذي لا تحقق ونقيض المنفي اللا معلوم الذي ليس له تحقق وبهذا الان الام الخاص ليس معتبرا في مفهوم المشتق وقسمة المعلوم اليها لا تقضي ذلك قوله تقسيمين اي تقسيمين باعتبارين

ثابتين قوله لكن الاقسام عندهم آه هذا بالنظر الى التقسيم الاول واما بالنظر

الى التقسيم الثاني فالاقسام الثلثة الموجود والمعدوم المنفي والمعدوم الثابت

الذي سيجيء انهم انما قرروا هذا لكون الامر الاعم آه

وكانه لم تقسيم المعدوم الى الثابت والمنفي لتلا يتوهم من اطلاق الثابت على

الموجود كون تقسيم المعدوم قسمة من الشيء الى نفسه ويندفع بان قسم المعدوم هو الثابت الذي

لا يكون له اعني المعدوم الممكن وذلك لا ينطبق على الموجود قوله فظهر آه وظهر ايضا ان الكائن

في الاعيان على هذا المذهب اعم من الموجود واخص من الثابت لتناوله للمحال وعدم

تناوله للمعدوم الممكن قوله وعلى الثاني آه وذلك لان المتحقق متناول لنفسه وموصوف

بالثبوت قوله ما يمكن آه اعتبر امكان العلم ليشمل علم الواجب وعلم الممكن وزاد الشيء

ولو باعتبار ليشمل العلم بالواجب والعلم بالممتنع قوله اما لا نحقق له ان يتعلق قوله بوجه

بالنفي فالمراد من المعدوم مطلق المعدوم وان تعلق بالمنفي فالمراد منه المعدوم

المطلق والاول اشمل لاشتماله على المعدوم المطلق والمعدوم الخارجي والذهني

واوفق بقسمه فان ظاهره يدل على مطلق الموجود والثاني ابعد عن اهل الاقسام

لتعاكس الموجود والمعدوم بحسب الذهن والخارج وانسب بتقسيم قسمه فان المعتبر في

موارد التقاسيم الشيء المطلق لا مطلق الشيء لان امكان العلم يستلزم امكان التحقق

والمعدوم المطلق الذي كان عدمه المطلق ضروريا لا يمكن تحققه لانا نقول لانم ان

امکان العلم یستلزم امکان التحقق فان الحاصل فی الذهن عند علم الشی بالوجه
هو الوجه دون الشی فافهم **قوله** والا فهو الموجود الذهنی اه فان قیل الصوره الحاصله
من الشی فی الذهن موجوده ذهنیه وممتازه عن ذلک الشی وعن الصوره الحاصله منه
فی ذهن آخر بالهویه الشخصیه علی ما یشهد به بحث الوجود الذهنی وقد تقرر عندهم ان
اختلاف الوجود یستلزم اختلاف الشخص وان الموضوع من جمله المشخصات فالصوره
الحاصله من حیث انها ممکنه بالعوارض الذهنیه موجوده فی الذهن بنفسها بوجود
یحمد وصدور الوجود الخارجی فی ترتب الآثار ومن حیث هی مع قطع النظر عن العوارض
الذهنیه موجوده فی الذهن بصوره بها بوجود لا یترتب علیه الآثار وجاز ان یکون
لشی واحد وجودان ذهنیان باعتبارین کما سبق تحقیقه فالمراد بها بالوجود الخارجی
ما یحمل النحو الاول من الوجود الذهنی وبالوجود الذهنی ما یخص بالنحو الثانی منه
وبهذا الظهر لک ان ما ذکره الشارح ههنا لیس علی ما ینبغی مع انه کما تراه ناظر الی القول
بان مدرک الکلیات النفس ومدرک الجزئیات الحواس سواء بلغ ضروره ان المدرک لیس الا المشار
الیه بانا وانت وان ما یشعر بذاته لا یشعر بغیره فتدبر **قوله** بان الجزئیات اه فان
قلت الموجود الذهنی مالیس له وجود یترتب علیه الآثار وهذا المعنی یصدق علی الجزئیات
الحاصله فی القوی الظاهره فلا وجه لتقیید القوی بالباطنیه قال الشیخ فی طبیعیات الشفاء ان

يكون كل ادراك انما هو بمجرد صورة المدرك بحيث من الانحاء فان كان الادراك ادراكا
لشيء مادي فهو اخذ صورته مجردة عن المادة بتجريد ما فالحس يأخذ الصورة عن المادة
مع لواحقها ومع وقوع نسبة بينها وبين المادة واذا زالت تلك النسبة بطل
ذلك الاخذ قلت مدركات الحس انظم حال احساسها انما يطبع في الحس المشترك
لا في الحس الظاهر الاحساس انما هو للحس المشترك فاذا اخذ الصورة عن المادة حال كونها عند الحس
واذا زالت تلك الحالة بطل ذلك الاخذ وحصل الصورة في الخزانة اي في الخيال وقد
ان تقول المراد بالمعية ههنا معية يمتنع بها فرض الاشتراك على وجه الاجتماع والبدلية
وهو بخلاف الجزئيات المرتسمة في القوى يمتنع بها فرض الاشتراك على وجه الاجتماع دون
البدلية الا ترى ان البيضة الحاصلة في الخيال منطبق على كل من البيضات
المعينة على سبيل البدل بحيث يجوز العقل ان يكون اي هي هي بخلاف سائر الصور الخيالية
وهو بحيث منطبق على الافراد المعينة والغرضية كما نظهر بالتأمل الصادق بتصليه
ان مدركات الحس الظاهر بوجود ما في الخارج وحضورها للمادة ولو احضرها
يمتنع بها فرض الاشتراك على وجه الاجتماع والبدلية والصورة الحاصلة في الحس المشترك
لصفو لها فيه وكونها مجردة عن المادة وعوارضها تجريدا ما فصارت بحيثها هو يمتنع
بها فرض الاشتراك على وجه الاجتماع دون البدلية والصورة الحاصلة في الخيال

تحصولها فيه لحق لها هوية تمنع بها فرض صدقها على غيرها ولكونها مجردة عن المادة

ولو اعتصابها مجردا ما يمكن فرض اشتراكها على وجه الاجماع والبداهة وبعد الالتفات

قد عرفت ان المراد بالوجود الذهني ههنا وجود لا يخرج وجود الخارجي في ترتب الآثار

وهو لا يصدق الا على ما يصح فيه نوع من الاشتراك فتامل ولا تغفل قوله وبان المدرك

آه لا يخفى ان المغايرة في الخارج ماهية وهوية لا يغايرة في تحققه الخارجي ماهية وهوية

ينصم اليها في هذا التحقق سوى كلمات الهوية خارجة عن الحقيقة التشخصية كما ذهب اليه

المحققون حيث ذهبوا الى ان الاختلاف بين الكلي والجزئي محسوس الادراك دون المدرك

او داخلة فيها كما ذهب اليه غيرهم حيث ذهبوا الى ان التشخص جزء عقلي للشخص مع انه

من البين ان الموجود في الحواس هوية مغايرة لهوية الموجود في الخارج ضرورة ان

اختلاف الوجود يستلزم اختلاف المتشخص قوله وعلى ذلك فقس وذلك لان

المتبادر من قولهم ان الخارجية تغاير المتميزين بالذات وكون الموجود الذهني غير

متحاز بهوية ينضم الى الماهية في اي ظرف كان قوله اما ان لا يقبل العدم آه

اراد بالعدم العدم المطلق فلا يشكل بالزمان حيث لا يقبل العدم اللاحق لذاته قوله

واظهر اراه فيه مسامحة لان الامكان سلب الضرورة الناشئة عن الذات

لا سلب الضرورة الناشي عنها ضرورة انه يجامع الوجوب بالغير والامتناع بالغير

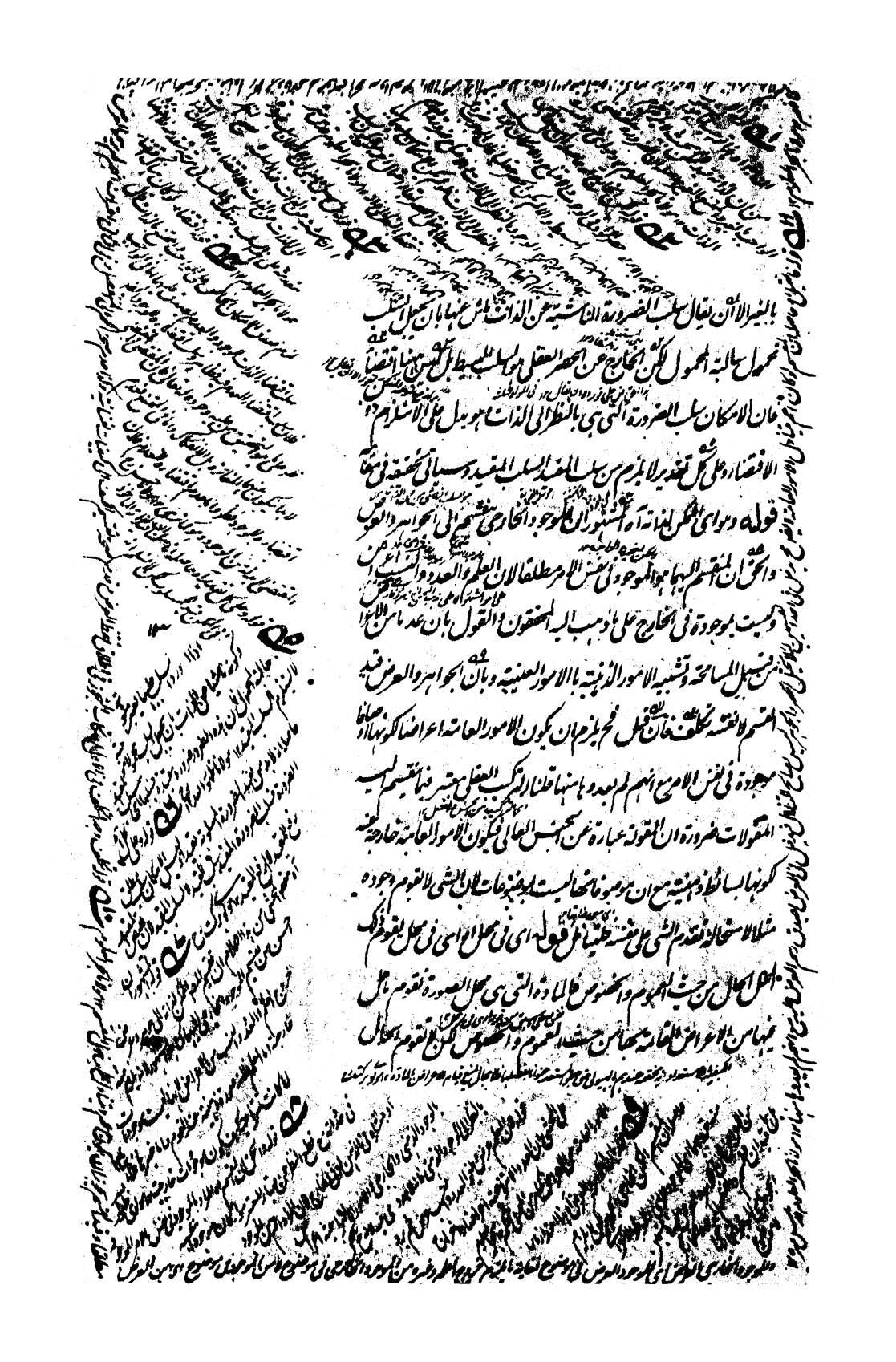

الذى هو الصورة بهاتين الحيثيتين فان الصورة المطلقة لا يحتاج الى الهيولى بل الهيولى
(اى من حيث العموم والخصوص متقابلين من حيث الخصوص فقط)
يحتاج اليها فالهيولى مادة للصورة وموضوعة للاعراض القائمة بها وذلك لان
(متعلق بقوله المادة)
الصورة ليست محتاجة اليها من حيث هى هى بل محتاجة اليها من حيث الخصوص
بخلاف الغرض فانه من حيث هو محتاج الى المحل المطلق ومن حيث الخصوص محتاج الى المحل المخ
والسر فيه ان العرض طبيعته ناعته محضة والصورة طبيعته مستقلة من حيث هى فى غير مستقلة
باعتبار العوارض فتامل قوله وهو المادة اه المادة ههنا اعم من الهيولى فان محل
الصورة الجوهرية المعدنية هو المركب من العناصر الاربعة كما صرح به بعض المحققين فما اورد
على تعريف الموضوع بالمحل المستغنى عن الحال بان محل الصورة المعدنية هو المادة العنصرية
هى غير محتاجة اليها لانى الوجود ولا فى التحصل النوعى لانها قبل فيضانها كانت متحصلة
(لان المادة محتاجة فى الوجود الى الصورة بحسبه فقط)
بصورة عنصرية ساقطة لان محلها هو المركب الممتزج من العناصر الاربعة وهو قبول الصورة
(اى الصورة المعدنية)
المعدنية ليس متحصلا بصورة قوله والموضوع والمادة اه المراد بالتباين ما يشمل التباين
الخرلى لما مر قوله اما ان لا يكون اه اعلم ان الزمان عند جمهور المتكلمين امر موهوم وعند
(الذى يتحقق فى ضمن العموم والخصوص من وجه)
جمهور الحكماء امر موجود مع التفاوت على انه غير قار فى الظرف الماضى والماعند اهل التحقيق
(اى فى الماضى)
فهو موجود قار فى هذا الظرف وحكم الوهم بلا تناهيه لحكمه بلا تناهى المكان فكما لا عبرة
(نخ الخارج)
فى حكمه بلا تناهى المكان كذا لا عبرة بحكمه بلا تناهى الزمان فالقديم الزمانى عند
(اى الزمان امر موجود اه موهوم عندهم)

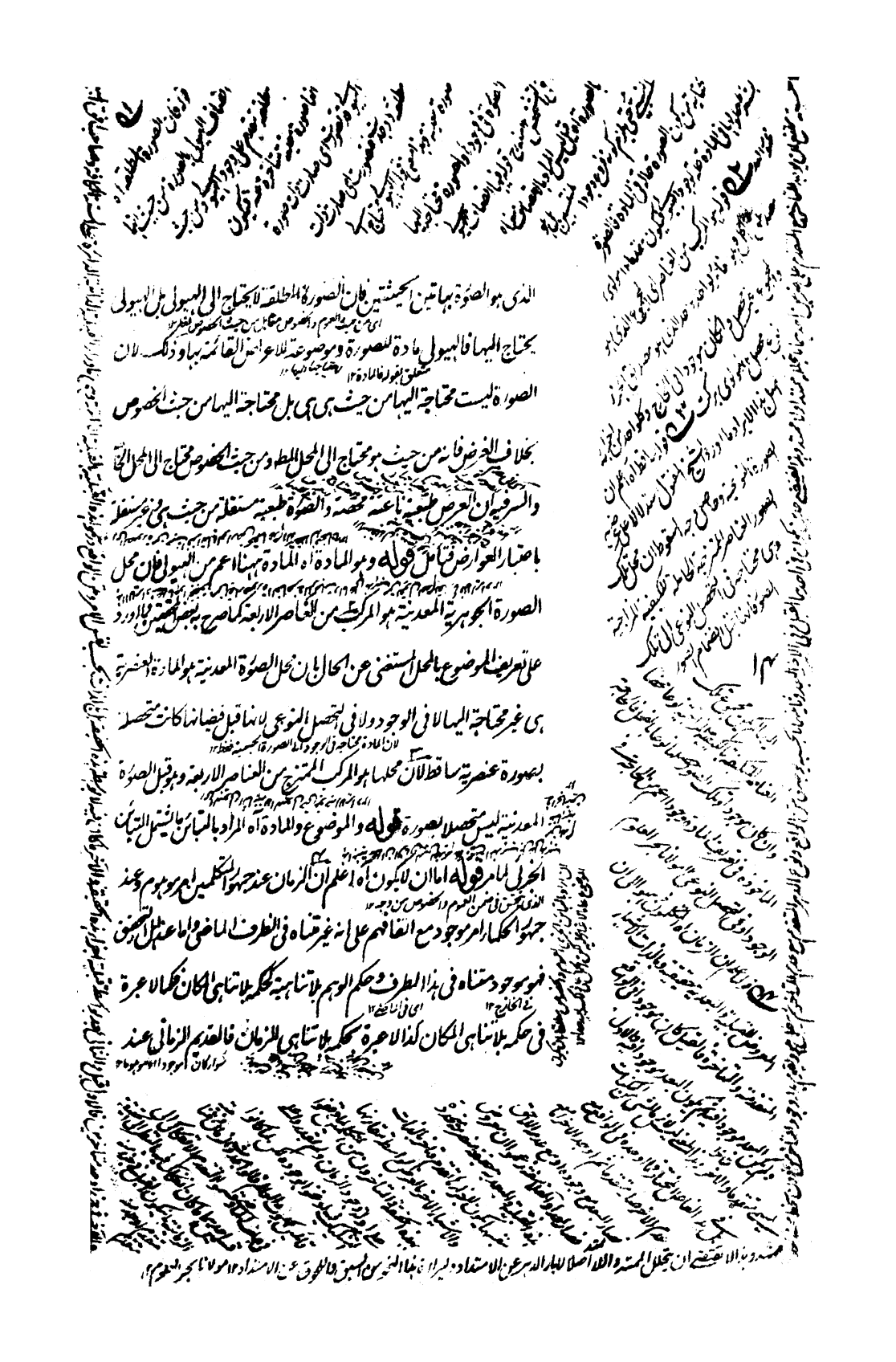

عند جمهور المتكلمين والحكماء هو الموجود المستمر في الامتداد الزماني الغير المتناهي في طرف الماضي
فلا يقف وجوده عند حد من ذلك الامتداد بل يكون قبله العدم وعند المحققين هو الوجود
الذي لا يكون وجوده مسبوقا بالعدم في الواقع هذا وتحقيقه يقتضي مقاما اوسع من ذلك

قوله والحادث الخ لم يقسم القديم الى هذه الاقسام ولم يذكر فيها محل التغير بالذات
هو الهيولى او حال التغير بالعرض الذي هو العرض القائم بالعرض لان المتكلمين كلهم جازموا
باقتضاء حال التغير بالعرض ومحل المتغير بالذات وكذا باقتضاء القديم المتغير بالذات
والقديم الحال فيه بخلاف امتناع الجوهر المجرد فان بعضهم لم يجزم به بل بعضهم جزم بوجوده

قوله فانه قابل للاشارة اه اراد بالتبعية كون الجوهر واسطة في العروض بان يكون
اشارة واحدة متعلقة بالجوهر اولا وبالذات وبالعرض ثانيا وبالعرض بتفصيل
المقام ان للاشارة الحسية ثلثة معان الاول المعنى المصدري الذي هو
فعل المشير اي تعيين الشيء بالحس والثاني المعنى الحاصل بالمصدر وهو الامتداد الموهوم
الاخذ من المشير الى المشار اليه وقد فصلنا الشرح في محله والثالث تعيين الشيء بالحس
بانه هنا او هناك وهذه المعاني بعد اشتراكها في انها لا يقتضي كون المشار اليه بالذات
محسوسا بالذات تفترق بان الاول والثاني لا يجب ان يتعلق اولا بالجوهر بل ربما
يتعلقان اولا بالعرض وثانيا بالجوهر لانهما لا يتعلقان بالمشار اليه ولا الا بان يتوجه المشير

اليه اولا وكل من الجوهر والعرض يقبل ان تتعلق التوجه اليه اولا فكذا ما هو تابع له الثالث
يجب ان تتعلق اولا بالجوهر وثانيا بالعرض فانه وان كان تابعا للتوجه اليه اشير
لكن التوجه بان الاشارة اليه ههنا او هناك لا تتعلق اولا الا بحاله مكان بالذات وبهذا
يندفع ما تبادر ورود من ان الاشارة وفعل المشير فهي تتخيل الامتداد والانقسام وان قابل الاشارة
المحسوسة بالذات هو الاعراض القائمة بالجسم من الالوان والسطوح لا الجسم فانه محسوس
بالعرض والالوان والسطوح القائمة به محسوسة بالذات وان ما ذكره ههنا مناف
مما ذكره في بحث الحلول من ان الاشارة قد تكون الى النقطة والخط والسطح بالذات
والى محالها بالعرض فافهم واستقم قوله وما ذكره آه بل الحلول عند المتكلمين سوى تلك
الاربعة انهم لا يطلقون الحلول على قيام الصفات الواجب بعد قوله فلا يتجه ايضا
لا يتجه عليه النقض بالاطراف المداخلة لانها ليست متحيزة بالذات والجسم المراد تأخا الاتحاد
اتحادها بحسب وجود ذي محال والمحل على ما يساق اليه الذهن وهو الاطراف المتداخلة
الله افضل ان المتكلمين لا يقولون بما قوله فالاول ان يفسر في هذا التفسير شك مشهور وهو ان
اريد ما يصح حمل اللفظ على المشتق واطلاقه فبطلانه ظاهر ضرورة ان العرض مثل السواد
لا يحمل على الجسم هو بطاقه وان اريد به ما يصح حمله عليه بواسطة ذو فيرد اختصاص المال
فصاحبه بل المعروض بعارضه واجاب عنه بعض المحققين بما حاصله ان المراد بان

ان يكون المختص وصفا للآخر ومحمولا عليه بواسطة ذو لذاته لا بسبب امر آخر كالسواد
فانه لذاته محمول على الجسم بتوسط ذو بخلاف المال فانه يحمل على المالك للاضافة
التي هي التملك بل المحمول في الحقيقة هو التملك دون المال فان المالك هو ذو التملك للمال
وانت تعلم ان الاختصاص الناعت على طريق الوصف في عنه اوجه لا يكون المختص وصفا
للآخر لذاته ومع انه على ذلك التقدير لا يصدق على جلول المشتقات مشتقة في موصوفاتها
فالاولى ان يقال المراد بالاختصاص الناعت اختصاص بصير اياه بحيث يصح ان يقال
لاجل اعتبار امر آخر والمراد بالنعت ما يتصف به الشيء مواطاة او اشتقاقا فالسواد مثلا له
اختصاص بالجسم بصير نعتا له بخلاف المال اذ ليس له اختصاص بالمالك كذلك وبهذا
يظهر ان العرض عام من العرضي والمشتقات فما في حكمها اعراض كما يلوح اليه ما نقل
عن المعلم الاول فافهم فانه مع وضوحه لا يخلو عن دقة **قوله** ولابداه تحقق الغير في
الحادث من غير تحققه في ايسا بقي لا يكفي في امتيازهما او على تقدير اعتبار عدمه يلزم
اعتباره وعلى تقدير عدم اعتباره يلزم صدق الباري تعالى على الحادث **قوله** لئلا يلزم
التركيب آه التركيب من الوصف غير معقول فانه يستلزم عروض الشيء لنفسه بل هو
راجع الى اجتماع النقيضين **قوله** او حدوث آه لفظة او مانعة الخلو للمنع الجمع
قوله فقيل انه اراد الظهور ان القائل بحدوث الوجود اراد به المعنى الاعم

المصدری والقائل بکسبیته وباستناعه اراد به معنا ما الانتزاع والوجود الحقیقی فان
الوجود یطلق علی هذین المعنیین قال الشیخ فی الهیات الشفاء لکل امر حقیقة
هو بها فللمثلث حقیقة انه مثلث وللبیاض انه بیاض وذلک هو الذی ربما
سمینا الوجود الخاص ولم نرد به معنی الوجود الانتزاعی فان لفظ الوجود یدل
علی معان کثیرة ولا شک ان تصور الوجود الانتزاعی بالکنه بدیهی ضرورة ان کنهه
لیس الا مایرتسم فی الذهن عند انتزاعه من المناسبات وفهم من الالفاظ الدالة
علیه اذ لا معنی لکنهه غیره وتصور الوجود الحقیقی بالکنه ممتنع او کسبی فانه امکان جزمنا
حقیقیا واجبا لذاته فتصوره ممتنع والا فکسبی ثم لا یخفی ان بعد تصور الشیء بالکنه
لا یمکن تعریفه بالرسم او بعد تصوره بالکنه لا یقصد تصوره الا لوجه آخر فلا یکون المعرف
ح فی الحقیقة ذلک الشیء ولا یکون التعریف تعریفا له بل یکون المعرف هو الشیء الماخوذ
مع الوصف والتعریف تعریفا له فعلی تقدیر ان یکون تصور الوجود بالکنه بدیهیا لا یکون تعریفه
الا تعریفا لغیره فتامل ولا تغفل قوله وبهذه الوجوه آه اورد علیه ان الوجود اذا
حصل فی النفس من غیر کسب ثم التفت الی کیفیة حصوله عرف بجرد الالتفات
انه اذا حصل بغیر کسب فای حاجة الی الاستدلال واجیب عنه بانه قد تحصل صورة فی
النفس ولا تلتفت الی کیفیة حصولها وهکذا صورة اخری حتی تکثرت الصور وتطاولت

وتطاولت المدة فالتبس على النفس كيفية الحصول في البعض فاحتاجت الى الاستدلال

وانت خبير بان الوجود لو كان نظريا كان تصوره تصورا بالكنه الذي هو حاصل

تغايرا بينهما والكان بديهيا كان تصوره تصور كنه الذي هو نفسه من غير تغاير فبعد

حصوله في النفس لا اشتباه في بداهته ونظريته فالاولى ان يقال لا يلزم من حصول

الشئ من غير النظر كونه بديهيا فان البديهي هو الممكن حصوله بالنظر لا ما يحصل بغير النظر

اذ ربما يحصل النظري بالحدس وتحقيق ذلك انه عرف النظري بما يتوقف حصوله

على النظر والبديهي بما لا يتوقف حصوله عليه والمراد بالتوقف الذي لا ينفك عنه

لان صاحب القوة القدسية يعلم المطالب كلها بالحدس والمراد بالحصول في تعريف

النظري يحتمل الحصول المطلق ومطلق الحصول وفي تعريف البديهي لا يحتمل الا الحصول

المطلق على ما يقتضيه التقابل بين النظري والبديهي فالنظري يترتب على النظر وغيره و

البديهي لا يترتب على النظر اصلا لا يقال كثير من البديهيات كالمحسوسات والحدسيات يمكن

ان يحصل بالنظر لانا نقول المحسوسات بي بالقضايا التي يحكم العقل بها بواسطة احد الحواس

والحدسيات قضايا يحكم العقل بها بواسطة الحدس لمشاهدة القرائن والحكم الذي حصل

بالحواس او بالحدس بعد مشاهدة القرائن لا يمكن ان يحصل بالنظر وبهذا ظهر ان ما اشتهر

بين المتاخرين ان البداهة والنظرية يختلفان باختلاف الاشخاص والاوقات مما لا

او مردود فعليك بالتامل الصادق قوله لان المطلق اه المقيد على جهتي الاول الطبيعة الماخوذة مع القيد بان يكون كل من القيد والتقييد داخلا ويقال له المقيد الثاني الطبيعة المضافة الى القيد بان يكون القيد من حيث هو تقييد داخلا والقيد خارجا يقال له بحسبه وكذا المطلق على جهتي الاول الطبيعة من حيث الاطلاق ويقال له الطبيعة المطلقة والثاني الطبيعة من حيث هي يقال له مطلق الطبيعة والمراد بالمقيد والمطلق هنا الحصة ومطلق الطبيعة قوله وهو تصوراه لا يقبل النظر والبداهة مختصان بالعلم الحصولي وعلم النفس بوجودها علم حضوري لما تقرر عندهم ان علمها بذاتها وبصفاتها ليس بحصول الصورة لما تقول الوجود امر انتزاعي ولا بد في الانتزاعي من الحصول صورة المنتزع في الذهن ومعلم النفس بوجودها علم حصولي والمراد بالصفات في قولهم علم النفس بذاتها وبصفاتها علم حضوري هي الصفات العينية ثم لا يخفى ان معنى تصور كنهه الشيء نفسه في الذهن سواء كان على وجه التفصيل او على وجه الاجمال فحينئذ المتصور بالبداهة لا يلزم ان يكون متصورا فضلا عن ان يكون بديهيا فالاولى ان يقال اذا كان المقيد بديهيا فالمطلق بديهي ما قيل انه لا بد في تصور كنهه الشيء من تصور اجزاءه الاولية او متصورا خارجا بالغة ما بلغت ساقطة الاترى ان الوجه في تصور الشيء بالوجه معلوم بالذات ومقصور بالعرض فتصور الوجه في بادي النظر تصور كنهه الوجه لا تصور الوجه بالكنهه وبالوجه والا لكان المقصد

المقصد بالعرض مقصد بالذات والمعلوم بالذات معلوما بالعرض فی مقصد واحد و
تصور واحد وبه یعرف الفرق بین علم الشی بالکنهه والعلم بکنه الشی ویظهر ان
لا علم فی الحقیقة الا العلم بکنه الشی هذا ولعله یحتاج الی لطف القریحة قوله فلا بد من الانتهاء
آه حمل الدلیل علی الواصل المطلق المتحقق فی ضمن الموصل التصوری بعید والاطبق علیه ذکره
المصنف فی الجواب الا بالتکلف البعید منه حمل قوله والدلیل من سبا لبتین علی ما حمل
التصور علی التصور المطلق المتحقق فی ضمن التصدیق وحمل وجودی علی انا موجود فبعید
بل عنه قوله فی الجواب انا لا نسلم آه وتطبیقه علیه تکلف فالاولی فی توجیه الکلام
ان یجعل التنزل خرلا الی التزام کسبیة تصور وجودی استلزم الکسبیة التصدیق
بانا موجود علی زعم المستدل فکانه قال ذا تنزلنا عن کون وجودی بدیهیا وقلنا
بکسبیة وکسبیة التصدیق بانا موجود فلا بد من الانتهاء الی دلیل یلزم من وجوده
ثبوت وجودی قوله فلا اشکال اه لکن فی قوله والوجود خیر من وجوده اشکالا
لان المحمول فی انا موجود هو الموجود المطلق قوله بل لا بد من الخ فیه نظر لان الکلام
فی وجود الشی فی نفسه دون وجوده الشی لغیره وهما متغایران بحسب حقیقة
لان الاول مستقل بالمفهومیة والثانی غیر المستقل بالمفهومیة والاول
متعلق التصور والثانی متعلق التصدیق وجوابه ان وجود الشی

قسمين

للشيء على معنيين الاول وجود الشيء لغيره بان يكون في نفسه ويكون محمولا عليه و

مستقلا بالمفهومية ووجود الاعراض من بدا القبيل والثاني وجود الشيء لغيره

بان يكون رابطا بين الموضوع والمحمول وغير مستقل بالمفهومية والمراد ههنا

الاول كما يدل عليه ما ذكره في الجواب قوله فلعل ايراد ابن هذا التوجيه مع بعده

لا يلائم ما ذكره المصنف في الجواب ويقرب من التنزل الاول ولذلك يرد عليه

ما اورد على التنزل قوله لان السلب الى آخره اراد بالوجود ما لا يكون السلب خبرا

لمفهومه والامكان متعلقا به بالعلم بوجوده العلم التصوري فلا يتجه عليه ان بداهة

التصديق بوجود الشيء لا يستلزم بداهة تصور وجوده نعم يتجه عليه انه ان اريد بالوجود

الوجود الخارجي فالوجود بالمعنى المذكور لا يلزم ان يكون موجودا خارجيا وان اريد

بمطلق الوجود خارجيا كان او ذهنيا فالسلب موجود ذهني قوله وانه لا يستدعي

الخ بل لا يستدعي الا تصور الطرفين باعتبار ما لا تصور وجودي باعتبار ما فانه يصير

طرفا كما اشرنا اليه قوله كما ان الخ فيه ان علم النفس بذاتها علم حضوري فكيفما

حاضر عندها على وجه الاجمال بدون الانتساب والتفصيل في العلم بالكنه غير لازم

كما عرفت قوله واذا كان الخ بل تصور الكل بوجه ما لا يستلزم تصور الجزء

بوجه ما فبداهة تصور وجودي بوجه ما لا يستلزم بداهة تصور الوجود المطلق

المطلق بوجه ما وفيه ما فيه لان الامر في المقيد والمطلق ليس كذلك قوله وليس

جواب لدرد ۱۲

يلزم الخ انت تعلم ان الكلام في الوجود بالمعنى المصدري الانتزاعي هو

كسائر المعاني المصدرية لا يتخصص الا بالاضافات والتقييدات فحقيقته ليست

الا مفهومه وحقائق افراده ليست الا مفهوماتها كيف ولو كانت مفهوماتها

عارضة بحقائقها كانت محمولة عليها بالاشتقاق وبالمواطاة والاول يستلزم

كون الوجود موجودا خارجيا والثاني يستلزم حمل المعنى المصدري مواطاة على عروض

وما ظن ان الوجود مقول بالتشكيك وعلى تقدير ان يكون افراده حصصا وكون

الوجود المطلق نوعا لها كما هو شان الكلي بالنسبة الى حصصه يلزم ان لا يكون متقولا

بالتشكيك فان التشكيك لا يجري في الذاتيات فليس بشيء لان المقول بالتشكيك كما

صرح به كثير من المحققين هو الموجود بالنسبة الى افراده لا الوجود بالنسبة الى حصصه فافهم قوله

الشيء اما موجود الخ فانقلبت قد انبت قوم من اهل النظر واسطة بين الموجود والمعدوم

وسموها حالا فلا يكون هذا التصديق بديهيا قلت انهم حصصوا قسما من الموجود او

المعدوم باسم الحال فانها عندهم صفة لها تحقق بتبعية الغير فان كان التحقق التبعي

تحققا حقيقة فهي موجودة والا فمعدومة فالقليل هذا الدليل يدل على بداهة جميع

التصورات فان التصديق بالتنافي بين كل شيء وبقيضه ضروري قلنا نحن ..

فلا وجه لاجراء الدليل في بداهة الوجود فقط ۱۲

نستدل على بداهة الوجود ببداهة هذا التصديق بجميع اجزائه ولا نسلم ان التصديقات
الآخر بداهة كذلك مع ان هذا الدليل منسوب الى الامام وهو قائل بنظرية جميع التصورات
قوله وكذا التوقف الخ التغاير كون كل من الشيئين غير الآخر وبقابلة العينية والاثنينية
كون الطبيعة ذا وحدة او وحدات فالتغاير ليس
نفس الاثنينية بل التصور ليس متأخرا بالتصور بل التصديق لا يتوقف على تصورات
الامور وان استلزمها نعم يتوقف على تصور مفهوم الشيء الذي قد يعم الوجود والعدم
والثاني الذي هو متعلق ذلك التصديق فيكون تصورها بديهيا قوله اعني التصديق
اراد بالتصديق المصدق به اذ التصديق على المذهب المنسوب الى الامام والاول بدهي
بالعرض والثاني بديهي بالذات والتغاير بينهما اعتباري فان المعنى الحاصل في الذهن
من حيث هو مع قطع النظر عن الغير معلوم وقضيته ومن حيث انه صورة حاصلة في
الذهن علم والتصديق اعلم ان التصديق على مذهب الجمهور ايضا متعلق بمعنى القضية
من حيث انها معنى محمل لا بالنسبة الخبرية ولا بغيرها من الاتصال والانفصال على ما هو
المشهور فانها غير مستقلة بالمفهومية ويتعلق التصديق بها بان يكون ذلك المعنى حاصلا بها كما يشهد بذلك
السليمة لانها ايضا معنى القضية ايضا غير مستقلة لاشتمالها على النسبة التي هي غير مستقلة لا تعقل
الا مستقلا وعدم صفة الملاحظة ومختلف حالها فاذا لوحظ معنى القضية ملاحظة حالية

م على الاول ١٢ مولانا بحر العلوم قدس سره

اجمالية كان معقولا واذا لوحظ ملاحظة تفصيلية كان غير معقول والتصديق انما
تعلق به بالاعتبار الاول وبهذا اندفع ان يفهم معنى الفعل فان معناه معنى اجمالي
مستقل بالمفهومية يحتاج العقل الى الحدث والزمان والنسبة الى الفاعل المعين
فما اشتهر انه مستقل بالنظر الى المدلول المتضمن دون المطابقي كلام ظاهري
قال قوله او تصورا حدهما آه بدا على سبيل التوسعة والا فالمسئلة الوجودية تستلزم
كسبية العدم فانه عبارة عن سلب الوجود قال الشيخ في التعليقات الكسب يحمل على
العدم ولا عكس قوله مثلا اه الحاصل انه يحتاج البداهة والنظرية باختلاف
العلم الاجمالي والتفصيلي فاستدل ببداهة الصورة العلمية الاجمالية الكلية البديهية
المتعلقة بالمقدمة القائلة بان تصور كل جزء من اجزاء هذا التصديق بديهي على الصورة
العلمية التفصيلية الشخصية المتعلقة بان تصور الوجود بديهي لك ان تحمل الصورة التي
تستدل بحاصورة وشخصته فقول الحكم بديهي حاصل لمن لا يقدر على الكسب موقوف
على تصور الوجود وهو ايضا بديهي قوله انه يكفي آه فيه انا نحكم بالتنافي بينهما بالوجه الذي
تصورهما به وبهذا الوجه ليس متغايرا لهما لكونهما متنافيين لذاتهما قال فيه قوله والوجود
نسبيا اه المراد بالبساطة البساطة الذهنية والمراد بالاجزاء في الدليل الاول الاجزاء
الذهنية وحاصله الترديد الحاصر بين ان يكون جزء الوجود نفس مفهومه وبين ان لا

٢٥

النظر الموجب لتحصيل موقف العدم
الوجود فكل ما كان نظرية الوجود يستلزم لنظرية العدم في الصور
ما قال الشيخ لما وقع في شكل وجودي كان المراد موجودا بالعينية
ليلا يقع بما يستلزم نظرية نفس ما لاحظه استحضر بها
ان العدم على لحظ الشيخ معنى حالي
ذلك القضية ما بسبب الحال دون الاول
قال الشيخ في الاول اما لوجود
سلب ما وبهذا يظهر العموم من السلب
فانه اذا كان ما العدم نفس الوجود
الا الوجود فانه نفس العدم
وبطلانها ما ضعف الوقوع
العموم المطلق بين سلب
بين الوجود الحال
العدم عما تقدم
العموم وتم الاسناد
القضيات

يكون قوله فيكون الجزء اه فلا يكون الكل كلا والجزء جزءا وايضا يلزم كون الشئ جزءا
لنفسه وتركيبه من الاجزاء الغير المتناهية قوله اه اى وان لم يحصل عند الاجتماع
امر زائد اذ لم يكن هو الا امر الزائد وجودا فلا وجود هناك فالوجود ليس الا الاجزاء
ولا مع الامر الزائد عليها وهذا على تفسير الشارح كما لا يخفى ثم الامر الزائد اما
ان يكون عارضا لها او معروضا لها او لا عارضا سهما المعروض واحدا او معروضا سهما
تعارض واحدا او لا يكون بينهما علاقة العروض اصلا والاحتمال الاول اقرب للاظهار
ان الامر الزائدة هيئة اجتماعية والاحتمال الثالث والرابع وانحاسس البعد على ما لا يخفى
يكون التركيب في امر اضافي والاحتمال الثاني والرابع المحش اذ لا يتصور حصول العارض
قبل حصول المعروض وتعدد العارض تعدد المعروض وصرح بالاحتمال الاول واشار
الى الاحتمالات الاخر فكانه قال يكون عارضا في صورة ومسببا من اجتماعها في صورة
اخرى كما يدل عليه قوله قدس سره فيكون المركب في فاعل الوجود قابلة قوله فيكون
الكل اه اعلم ان عروض الشئ لنفسه على ضربين جائز وتسجيل فالجائز ان يكون بين الشئ
ونفسه تغاير اعتباري كما في الوجود المطلق والامكان العام والكلية والمفهومية فان
العارض فيها حصة من المعروض والمستحيل ان لا يكون بينهما تغاير والا لازم ههنا
هو المضروب المسجل لانه يلزم ان يكون جزء الوجود من حيث انه جزء عارضا ومعروضا

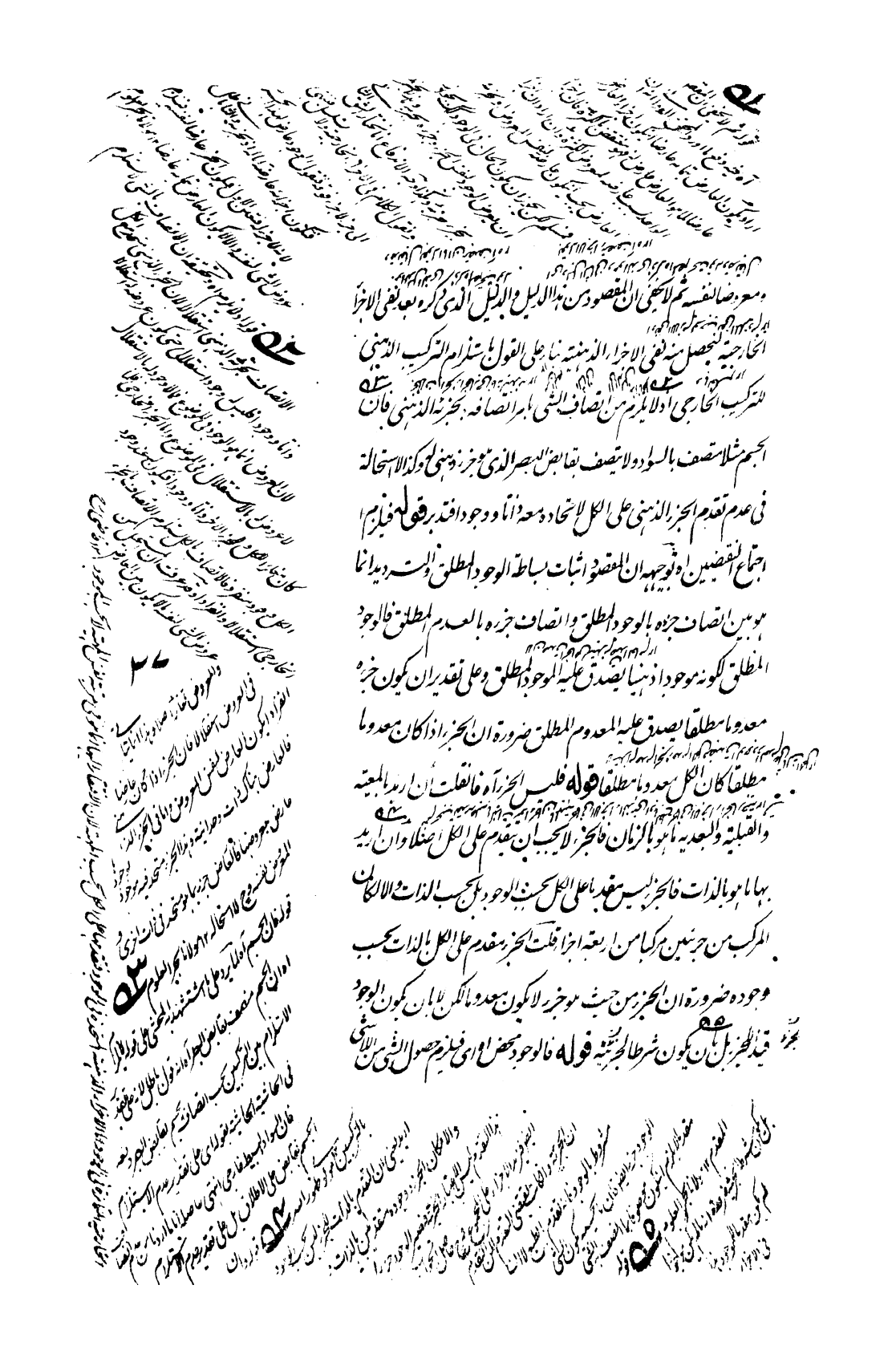

المحض فان الكلام في الاتصاف بالوجود المطلق والعدم المطلق كما مر فلا تغفل قوله

والا اعرف من الوجود المراد بما عرفته الوجود اعرفيته بالكنه لا بالوجه والا لكان من الكلام

منافضا لكنفه فان الوجه اعرف من ذي الوجه والمعنى انه لو ثبت اعرفية الوجود مما عداه

لكان سائر المقدمات المذكورة في اثبات بداهته لغوا والحق ان ما ذكره في ابطال

الرسم مقدمات خطابية قوله فان وجود كل شيء قد سبقت هنا اشارة الى

ان مقصود المستدل في الشق الاول من الدليل الاول على بطلان تجدد الوجود

انه لو كان جزء من الوجود نفس مفهومه وعين ماهيته لزم مساواة الجزء للكل في المفهوم

والماهية ولا شك في اللزوم فان المفروض عينية مفهوم الوجود بجزئه لا صدقه عليه

كذا في بطلان اللازم فان الكلام في نفي الجزء العقلي واستحالة مساواته مع الكل في

المفهوم والماهية ظاهر فلا يمكن الجواب الاعلى القول بتعدد مفهوم الوجود فانا اذا قلنا الوجود

مفهومه وفرضنا انه صح حينئذ ان يلزم بداهة الاستحالة سواء كان هذا المفهوم ذاتيا او عرضيا

فما اختاره قدس سره في الجواب محل نظر نعم ان كان الاختلاف في بداهة الوجود وكسبية تصوره

على كونه مفهوما واحدا مشتركا يتعين الجواب باختيار الشق الثاني وتحقق العام ان التردد

في الدليل ان كان بالنظر الى المفهوم كما هو الظاهر فالجواب يتعين باختيار الشق

الثاني لما عرفت وان كان بالنظر الى الصدق فالجواب يتعين باختيار الشق الاول

الاول كما ذكره الشارح لانه لا بد في الاجزاء العقلية من صدق المركب على كل منها
فان لم يصدق الوجود على اجزائه لا يكون الاجزاء اجزاء فلا صحيح الجواب ان المراد
هو المجموع ولا بد النقض بالسكنجبين فان الكلام في الاجزاء التي يجب ان يصدق
المجموع على كل منها وبهذا ظهر ان الاولى ان يجاب بمنع الدليل بالتردد ثم اذا
ثبت كون الوجود ذا اجزاء لما سحته كما اشار اليه ويقيم عليه برهانا آخر وكان
التردد في الدليل بالنظر الى الصدق قوى الدليل ولم يكن الجواب عنه اصلا هكذا
ان يفهم هذا المقام قوله وذلك الامر اعلم ان للمجموع ثلثة معان الاول الاجزاء
من غير ان يعتبر هيئة وحدانية اى الكثرة المحض والثاني الاجزاء مع الهيئة الوحدانية والثالث
الاجزاء من حيث انها معروضة لها والمراد ههنا هو المعنى الثالث لان المعنى الاول لا يفي
الاجزاء وليس مزاد عليها والمعنى الثاني اجزاء لا يحصر في هذه الاجزاء بل يعتبر
معها امر آخر وبهذا التقرير يظهر ان الكل بالمعنى الاول نفس الاجزاء وبالمعنيين الاخيرين
مغايرة لها ثم النظر الدقيق يحكم بانها مستلزمة له لان الوحدة حقيقة ليست محض الوحدات
بل يعتبر معها هيئة وحدانية بان يكون داخلة فيها او عارضة لها فكذا معروضيته
محض الاحاد بل يعتبر معها هذه الهيئة ولا شك ان الكثرة يستلزم العدد فكذا معروضيتها
يستلزم معروضه فقال جدا قوله او نقول آه لا يخفى ان بين الصورتين بونا بعيدا

لان في الوجود يلزم اما عروض الشئ لنفسه المستحيل او اجتماع النقيضين المستحيل وفي
الدار لا يلزم شئ منهما قوله انما المحال اه بل هذا ايضا ليس بمحال على اطلاقه فان
الجزئي واللامفهوم مفهوم ولنا في هذا المقام تحقيق مستطاع عليه النشاء الله
تعالى قوله غاية ما في الباب اه بل غاية ما في الباب ان جزء الوجود اذا كان
معدوما مطلقا كان الوجود معدوما مطلقا وقد عرفت انه مستحيل قوله ونسلم
المراد اه حمل الوجود عند الشيخ الاشعري حمل اولي او حمل متعارف ذاتي وعند غيره
حمل بالاشتقاق قوله وقد عرفت اه فيه مسامحة لان المذكور في ما سبق هو ان بداهة
الوجود منتفع على كونه مفهوما واحدا قوله لا يتصف اه فيه ان الكلام في الاتصاف
بالوجود والعدم بالمعنيين المتعارفين ولا يعقل بينهما واسطة ومن البتهما اخذ
العدم او الوجود بمعنى آخر كما اشرنا اليه قوله فيكون اجزاؤه آه فيه ان الحال
عند منبتها تابعة لتحقق موصوفها فلو كان للوجود اجزاء وكانت تلك الاجزاء احوالا
يلزم ان يكون الكل قبل كل اجزائه لان تحقق الموصوف يسبق وجوده فافهم قوله الا ان
الحداه تعليل لاعتبار الدليل على تمايز الجنس والفصل وحاصله ان الدليل مبني على تمايز الاجزاء
التي بها يحد وهذه الاجزاء على المشهور منحصرة في الجنس والفصل وعلى غير المشهور قد يكون
اجزاء خارجية مشتركة فلا بد في اتمام الدليل من ان يثبت التمايز في الجنس والفصل حتى

حتى ثبت به تمايز الاجزاء الخارجية على المشهور وغيره هذا وقد بينا لك سابقا
على ان المقصود من هذا الدليل والدليل السابق عليه نفي الاجزاء الخارجية ليحصل منه
نفي الاجزاء العقلية بناء على القول الصحيح من استلزام التركيب الذهني للتركيب الخارجي
قوله فلا يلزم اه الكلام في اتصاف الاجزاء بالوجود المطلق والعدم المطلق فلو كانت
هذه الاجزاء معدومة مطلقة يلزم حصول الشيء من اللاشيء المحض كما اشرنا اليه قوله
وكذا الحال اه كأنه اشار الى ان هذا الجواب ليس مختصا بالاجزاء الخارجية حتى يكون
مع الجواب الاول جوابا واحدا راجعا الى الترديد بل هو جار في الاجزاء الذهنية ايضا فانه
يجوز ان يحمل نقيض الكل على الجزء الذهني كما يجوز ان يحمل على الجزء الخارجي والتحقيق
ان الطبيعة النوعية من خواص الطبيعة الجنسية والفصلية خارجة عنها ومغايرة لها بحسب
المفهوم فيكون حملها عليها بالحمل الاولي ممتنعا وبالحمل المتعارف واجبا فيجب ان يكون حمل نقيضها
عليها بالحمل الاولي واجبا وبالحمل المتعارف ممتنعا فالترديد في الدليل الكان بحسب الحمل الاول
فهذا الجواب يجري في الاجزاء الذهنية والا فلا فتدبر قوله بجوازه اه انت تعلم ان
في التعريفات تصورا واحدا متعلقا بالمعروف اولا وبالذات وبالمعرف ثانيا وبالعرض
فاذا فرض تصور كنه الشيء بعد تصور خاصة يكون ههنا تصوران احدهما متعلق بكنهه
والاخر متعلق بخاصته فالتصور الثاني ان حصل بالبداهة يحصل التصور الاول بالقياس الخ

نظر بنهما وان حصل بالنظر فذلك النظر متعلق حقيقة بهذا التصور الاول
فهذا التقرير لا يوجب بديهة الوجود بل لو كيد بداهته فافهم قوله مصادرة اي يستلزمها
فان تحقق اعرفية الوجود في الواقع موقوف على صدق بديهته لا على ان العلم بها
موقوف على العلم بها حتى يكون مصادرة حقيقة واشار الى ان ارادة شبيه بالمصادرة
بقوله فان من لا يسلم اراد انك اوردت مقدمة تدعي اصل المدعى في عدم تسليمه
فيه انه اذا قام الدليل على الاعرفية فلا محال لعدم تسليم فالاولى ان يظن في الدليل
قوله فحازان لم يجد ذلك بان لا يكون لعلم الاخص والاعم شرائط او يكون لهما
شرائط ولم يوجد علم الاخص دون علم الاعم مع عدم تحققها او مع تحققها وعلى كل تقدير لا يلزم
الكثرة وقوع علم الاعم من وقوع علم الاخص حتى يثبت بها اعرفية الاعم من الاخص اما على الاول
فظاهر واما على الثاني فلجواز ان يكون وقوع علم الاخص مع الشرائط ومدونها اكثر من وقوع علم
الاعم كذلك وبه يندفع ما يتوهم من ان المشروط اقل تخلفا عن شروطه الغير المتناهية
ان شروط العام بعض من شروط الخاص فيكون وقوع علم الخاص مدونا من علم العام قليلا
من غير عكس فلزم ان يكون العام اعرف من الخاص وذلك لان علم العام والخاص
مع شرائطهما اكثر من علمهما مدونا ومن عدم علمهما معا لكن يجوز ان لا يكون لهما شرائط
او يكون لهما شرائط ويكون علم الخاص معها ومدونا اكثر من علم العام كذلك فلا يلزم قوله

قوله کما جوّز ه فیه اشارة الی ان المقدمتة القائلة بان شرط العام شرط الخاص
بالقیاس الی التحقق فی الاذا دالنضم لا تیم کلیة خان کلما یتوقف علیه العام العرضی
لایلزم ان یتوقف علیه الخاص لانهما متغایران بالذات وشرط احد المتغایرین لایلزم
ان یکون شرطا للاخر وکذا ان ارید بالشرط اللوازم فان الاعم اذا کان غیر لازم
للاخص فلازمه لیس بلازم له قوله نعم آه هذا اذا شرطنا فی علم الشی بالکنه تصور
اجزائه بالغة ما بلغت وقد عرفت ان الامر لیس کذلک قوله انه اما نفس الماهیة آه
انت تعلم ان الکلام فی الوجود المطلق وهو معنی واحد فلا مناسبة للترديد قوله
فانه لیس آه لایخفی ان کثیرا من الماهیات یعقل بالوجوه العرضیة الموجودة فی الخارج
کما یعقل الجسم بکونه متصفا بالسواد او البیاض علی ما لم یکن کذلک هذه الوجوه متصورة
بالبداهة لکان المقصود بالعرض مقصودا بالذات فی ملاحظة واحدة فتعرف قوله
لاشک اه فانقلت تعریف الوجود وقع من جماعة فذهبوا الی کسبیته
وکان متقررا علیها فلا یصح ان یستدل به علیها قلت لو سلم ذلک فتعریف الشی
یدل علی حصوله بالکسب وهو یافی البداهة فما عرفت ان البدیهی مالا یمکن
حصوله بالکسب لا ما حصل بغیر الکسب وبه یندفع ان استغال العقلا بتعریف الوجود
لایدل علی کسبیته بحسب الواقع بل بسبب اعتقادهم فالمقبل النزاع فی کنه الوجود

فاذا فرض كونه ضروريا لا يلزم عدم صحة تعريفه بالرسم لمعرفة بعض وجوهه فلنا قد

سبقت منا الاشارة الى انه لا يصح ترسيم الشيء بعد تصوره كنهه فوله فيكون تعريفا

آه اعلم ان التعريف اما حقيقي وبه تحصل التصور ابتداء او لفظي وبه تحصل

ثانيا والاول ينقسم الى التعريف بحسب الحقيقة وهو ما يحصل به تصور ما علم وجوده في

نفس الامر والى التعريف بحسب الاسم وهو ما يحصل به تصور ما لم يعلم وجوده فيها وكل

منهما ينقسم الى الحد والرسم وكل من هذه الاربعة ينقسم الى التام والناقص فيرتقي

سهام التعريف الى تسعة اقسام وقد طال الكلام في التعريف اللفظي فدونك الشارح قدس

سره ومن تعرض الى انه من المطالب التصديقية متمسكين بانه لو كان من المطالب التصورية

لزم حصول الحاصل تحصول التصور سابقا ولا يخفى ان الدعوة قبل التعريف اللفظي

حاصلة في الجملة لا في المدركة فانها عند زوال الالتفات اليها يزول عن المدركة ونحو

في الجملة ثم اذا وجد الالتفات اليها يحصل مرة اخرى في المدركة والمقصد من التعريف

اللفظي هذا الحصول لا الحصول السابق ح ان التعريف اللفظي ح يكون لغوا وعبثا

عن وظيفة العقول وذهب المحقق التفتازاني ومن وافقه الى انه من المطالب

التصورية زاعمين عدم الفرق بينه وبين التعريف الاسمي ومن البين ان المتبادر

يحمل التعريف اللفظي ولا يحتمل التعريف الاسمي وذهب بعض الاعاظم من المحققين

للتحقق الى انه من المطالب التصورية والمقصد منه الانتقال الى الصورة المخزونة اى
عرض المعرف منه تصوير المعرف في المدركة مرة ثانية متمنى كما بان القوم عللوا القدام
ما الاسمية على جميع المطالب بانه مالم يفهم معنى اللفظ لا يمكن التصديق بوجوده ولا نفي
طلب حقيقة ولا التصديق بمسئلة المركبة وبذا انتهيم اذا كان التعريف اللفظي
واخلاق في مطلب ما وانت تعلم ان التعريف الاسمي مطلب ما الاسمية ويفهم منه
اللفظ بانا التعريف اللفظي فانه بعد تصوره فاذا اريد التعريف اللفظي واخلاق في
مطلب ما يتم ذلك التعليل مع ان من قال انه من المطالب التصديقية لا ينكر كونه
مطلب ما لكن ذهب الى ان مآله التصديق وذهب بعض الافاضل الى انه من المطالب
التصورية بخلاف انه يفيد تصور الموضوع له من حيث انه معنى اللفظ والمتكلم بها به
ج يصير تعريفا اسميا رسميا ويكون من قبيل البحث اللغوي ويحقق المقام انه اذا سئل
عن امر بديهي فقيل ما الوجود مثلا فيقال اما يكون فاعلا او منفعلا فمن شانه ان يحصل
منه للسائل احضار المعنى الوجود والتفات اليه من بين الصور المخزونة وان يحصل له
التصديق بان لفظ الوجود موضوع لهذا المعنى فاذا قيل ذلك في العلوم اللغوية
فالمقصود من التصديق امكان التصور حاصلا في ضمنه اذ نظر ارباب تلك الصناعات
مقصور على الالفاظ واذا قيل ذلك في العلوم العقلية المقصود منه على ما هو ظيفة هذه

العلوم التصوريه والامكان التصديق حاصلا في ضمنه وقد اطنبنا الكلام في هذا المقام
في حاشيتنا ممازلت فيه الاقدام **قوله** الذي وقع النزاع فيه آه قد عرفت ان الوجود مطلق على
المعنى المصدري وعلى ما به الموجودية فالظاهر ان من ذهب الى انه شيء يجب الكون في الاعيان
واشتغل بتعريفه تعريفا حقيقيا اخذه بالمعنى الثاني دون الاول كيف وقد وقع في كلام
المعلم الثاني ان الوجود امكان الفعل والانفعال والموجود اما كنه الفعل والانفعال
فالاولى ان يجاب بان المعرف هو الوجود بمعنى اخر فانه قيل مع جعب الشيء مباين للامكان الاشتي
فلو كان التعريف تعريفا للموجب للكون يلزم ان لا يصدق على الكون مع انه يصدق
عليه قلت لو سلم صدقه عليه فلا نسلم امتناع ذلك اذ لا دليل على امتناع صدق الشيء على
الموجب للموجب بل العرضي **قوله** فيتوقف تعقله آه قائل ان يقول الخاص مستلزم
للمطلق مع ان العدم الخاص لا يستلزم العدم المطلق لان العدم الخاص هو سلب الوجود الخاص
والعدم المطلق سلب الوجود المطلق وسلب الخاص لا يستلزم سلب المطلق وجوابه ان المطلق
يلاحظ على وجهين الاول بملاحظته مع الاطلاق لا بان يكون الاطلاق قيدا له والا
لا يبقى مطلقا بل بان يكون عنوانا للملاحظة وشرحا لحقيقته والثاني بملاحظته من حيث هو
من غير ان يلاحظ معه الاطلاق وبهذا وجه الفرق بين مطلق الشيء والشيء المطلق لا ما توهمه
بعض الناس من ان مطلق الشيء يرجع الى المفرد المنتشر والشيء المطلق يرجع الى

الى الكلى الطبعى فالمطلق ان اخذ على الوجه الاول فسلب الخاص لا يستلزم سلبه وان
اخذ على الوجه الثانى فسلبه يستلزم سلبه كما يظهر بادنى تامل فالعدم المطلق سلب
لاصل حقيقة الوجود من غير ان يلاحظ معه الاطلاق واللازم للعدمات الخاصة
تتحقق سلب حقيقة عند سلب فرد منه وبهذا يظهر ان فى العدم المطلق اضافة
واحدة وفى العدم الخاص اضافتين احديهما فى السلب والاخرى فى الوجود
ان احد الاضافتين مطلق للمضاف الاخر فلا مجال لما يتوهم ان السلب المطلق
ليس مطلقا فلا يكون ذاتيا للخاص ولا يكون تعلقه موقوفا على تعقله وقد يقرر الدليل
بتقرير آخر نظرا الى توقف تعقل السلب الخاص على تعقل الوجود الخاص المتوقف تعقله
على تعقل الوجود المطلق وهذا التقرير بن على ايمان الاباشر طين المشهورين وهما
ان يكون العام ذاتيا للخاص والخاص متعقلا بالكنه ولعل الوجه فى اختيار التقرير الاول
ان فى اتية السلب المطلق للسلوب الخاصة اظهر من اتية الوجود المطلق للوجودات الخاصة
فان كون السلوب مفهومات محضة اظهر من كون الوجودات كذلك بهذا ينبغى
تحقيق المقام فقوله وبالجواب آه وايضا هذا الدليل لو تم لدل على امتناع تصور
الوجود والعدم بالوجه والحال انه لا يلزم منه توقف الشئ على نفسه فان الموقوف
التصور لوجه هو الكنه والموقوف عليه هو التصور لوجه اخر وايضا التصور مستلزم للتميز

فغاية ما لزم هو توقف لازم الشيء على ذلك الشيء لا استحالة فيه قوله نعم قد يطلق

اه يظهر منه ان اطلاق الوجود على وجود الشيء في نفسه على سبيل الحقيقة وعلى الوجود الرابطي على سبيل المجاز ويمكن بيان ذلك بان الموضوع له ليس امرا مشتركا بينهما لان هذا المعنى اذا كان مستقلا بالمفهومية فهو وجود الشيء في نفسه لا لاعم منه ومن الوجود الرابطي واذا كان غير مستقل بالمفهومية فهو الوجود الرابطي لا لاعم منه ومن وجود الشيء في نفسه ولا شك ان اطلاق الوجود على وجود الشيء في نفسه على سبيل الحقيقة فكان اطلاقه على الوجود الرابطي على سبيل المجاز لما تقرر في موضعه ان اللفظ الدائر بين الاشتراك والمجاز محمول على المجاز

قوله فيكون العلم اذ ت خبيثا بان الوجود امر اشتراكي فلا يمكن ان يعلم الا بالعلم الحصولي وما قيل ان علم النفس بذاتها وصفاتها علم حضوري فليس على اطلاقه كما اوحينا اليه

وان فرض كون الوجود الخاص معلوما بالعلم الحضوري فالوجود المطلق ليس كذلك لان العلم بذاتيات المعلوم بالعلم الحضوري وبعض عرضياته علم حصولي ولذا وقع الخلاف في بساطة النفس وتجردها مع انها معلومة بالعلم الحضوري والشرفية انها حاضرة عندها من حيث الاجمال دون التفصيل ثم الظاهر ان النزاع في العلم بحقيقة الوجود سواء كان حصوليا او حضوريا فلا يرد ان النزاع في العلم الحصولي المتعلق بماهية الوجود اذا ثبت انه ممتنع ثبت مطلب الحصر قوله او يمتنع اه لا يخفى ان اجتماع النقيضين هو اجتماع

اجتماع الامرين المتشاركين في الماهية النوعية في محل واحد واستحيل منه اجتماعهما
بحيث يقع الامتياز بينهما فالظاهر ان هذا المنع منع الممائلة بين الماهية الكلية وفرد
منها او بين نسخ الشيء وعينه ويحتمل ان يكون منعا للمماثلة المستحيلة بين الصورة الكلية
المتشخصة بالتشخص الذهني والخارجي المتشخص بالتشخص الخارجي وبين الشيء الخارجي
بصورته والشيء الخارجي حاصل بنفسه قوله على ان المنع اه الاولى ان يقال ان المنع هو ان
يقوم المثلان بمحل واحد على نحو واحد وليس قيام هذين المثلين كذلك لان الاتصاف اما
اتصافي وهو ان يكون الموصوف والصفة موجودين في ظرف الاتصاف واما خارجي
وهو ان يكون الموصوف في ظرف الاتصاف بحيث يصح انتزاع الصفة عنه لا بمعنى
ان النفس متصفة بالوجود على نحو الاتصاف الانتزاعي وبصورته العلمية على نحو الاتصاف
الانضمامي ولا استحالة فيه وللابطل اتصاف النفس بالاوصاف الانتزاعية فافهم
قوله التنبيه على ان اه او التنبيه على ان المعرف هو الموجود الخارجي فان فقط تعين
كما يجيء مقابل المعنى ومقابل الغير يجيء مقابل الذهن ايضا قوله ولا ما هو اعم اه بالظاهر
ان المراد بالوجود للغير الوجود المخصوص بالاعراض وما في حكمها وان المراد منه الوجود
الرابطي بالمعنى المشهور اي المعنى الغير المستقل بالمفهومية فهذا القول في بادي الراي و
حقيقة الامر ان الوجود ليس معنى مشتركا بينهما كما عرفت آنفا وكذا العدم قوله والمقسم

الفصل الثاني في ان الوجود مشترك لفظا او معنويا

قوله اه تعريف آخر قوله ولعلم منها اه وذلك لان تعريف مفهوم المشتق بمفهوم مشتق آخر
اي تعريف المشتق بالمشتق مستلزم لتعريف المبدء بالمبدء وتعليق امر مشتق مشعر بعلية المبدء قوله فان المجهور
اه اي المجهور يعرفون معنى الوجود بوجه يمتاز به عن الغير ولا يعرفونه بهذه الامور فليس
للعرف ان يقول المجهور يعرفون الوجود بالوجه والمقصد تعريفه بالكنه فان يحب ان يكون
بين الثبوت للمحدود وبهذا الرسم المرسوم وهذه الامور ليست بينة الثبوت للوجود قال الشيخ
في الهيات الشفا مجهور الناس تصورون حقيقة الوجود ولا يعرفون النسبة اليه يجب ان يكون
فاعلا او منفعلا او ما الى هذه الغاية لم يصح لي ذلك الا بالقياس فكيف يكون حال
من يروم ان يعرف الشيء الظاهر بصفته له تحتاج الى البيان حتى يثبت وجوده له
قوله وايضا اه وجه آخر الابطال ما ورد من التعريفات او لكونها تعريفات بالاعم
وحاصله المنية على انها تعريفات للوجود بما هو متاخر عنه في الحصول فانه اذا
سئل عن هذه الامور يضطر في بيانها الى الوجود او الى ما يرادفه قوله اشتراكا معنويا
اه المدعى بحسب الظاهر اشتراك معنى الوجود المصدري الانتزاعي بين الوجودات
والموجودات اشتراكا على وجه الاجتماع وبحسب النظر الدقيق اشتراك الوجود الحقيقي واشتراكه مثل
اشتراك المعنى الانتزاعي على تقدير ان يكون كلما ومثل اشتراك المتعلق بين المتعلقات او الظاهر
بين المظاهر على تقدير ان يكون حقيقيا وما ظن ان المدعى ههنا ان اطلاق لفظ الوجود على

على الوجودات بمعنى واحد فبعيد ذا المدعى لاثبات الاشتراك المعنوى بل الواقع
لا ابطال الاشتراك اللفظى كيف وصار الحجج كنحو يا دكان من قبيل اثبات اللغة
بالقياس قوله اما على الاول اه تفصيله ان الوجود لو كان عين الخصوصية او
مختصا بها كان العينية والاختصاص معلومين او مشكوكين او كان احدهما معلوما والآخر
غير متصورين اصلا فعلى الاول التردد فى الخصوصية يستلزم التردد فى الوجود ضرورة ان
الجزم بامر ينافى التردد فيما علم عينيته او اختصاصه له وعلى الثانى التردد فى الخصوصية وان
لم يستلزم التردد فى الوجود من حيث هو لعدم المنافاة بين الجزم بامر والتردد فيما
يشك عينيته او اختصاصه له لكنه يستلزم من حيث انه عين المتحصل والمفروض عدم وقوع التردد
فى الوجود اصلا على الثالث ثبت اصل المدعى ويلزمكم خلاف الفرض وعلى الرابع ثبت
امتناع الجزم مع التردد على كلا التقديرين وذلك ان نقول فى بيان اللزوم لا يكون حصول
الجزم بالوجود مع التردد فى الخصوصيات الا بان يكون فى عرض الاشتراك بينها فلو كان للوجود
معان متعددة لامتنع الجزم به مع التردد فيها وبكون تصور الوجود بالحكم بوجوداته
التى هى خصوصياته تكميما مفاقا فلو لم يكن الوجود معنى مشتركا لكانت هذه الاحكام كاذبة
بل كان قضية هى معدولة المنتبه بان كل واحد يتردد فى الخصوصيات ويجزم بمعنى الوجود
فمفاد هذا المعنى حاصله لكل واحد ومركوزة فى كل ذهن لا يلقه يلزم من هذا الدليل

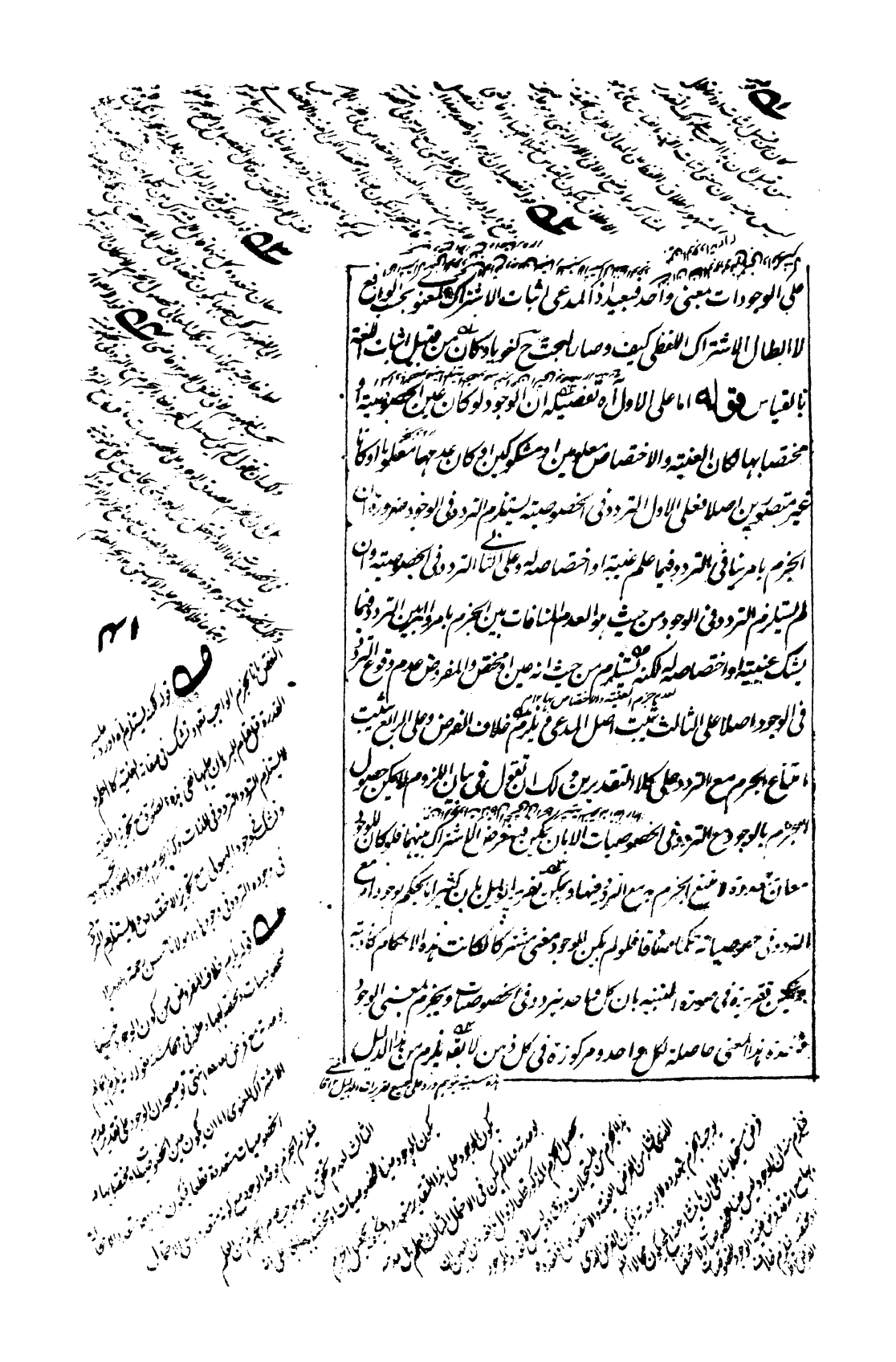

اشتراک الوجود سواء کان علی وجه الاجتماع او علی وجه البدلیة واما اشتراک

الاجتماع لانا نقول لو جود اذا کان مشترکا علی وجه البدلیة کان فرد اشتراک فکان له

حقیقة کلیة مشترکة علی وجه الاجتماع بالضرورة وبه یندفع ما قیل انه یلزم

الدلیل اشتراک الشیخ الخ لی من ان الانسان والفرس فانه ربما یکون الشیخ مما

فی انه الانسان والفرس ذلک لان المصور بالصورة الحجریة الخ صلة من شیخ فی الذهن مشترکة

الشیخ الانسان والفرس علی سبیل البدلیة وحقیقتها الکلیة مشترکة بینهما علی سبیل الاجتماع

هذا غایة ما یمکن ان یقال ههنا فتامل قوله الوجه الثانی الخ هذا الوجه لاثبات اشتراک

الوجود بین الوجودات کما ان الاول لاثبات اشتراکه بین الموجودات وسماه متلازم

ضرورة انه اذا ثبت بین الوجودات مشترک بین معروضاتها وکذا العکس والتقسیم تصویر

علی اربعة اوجه الاول ان یلاحظ المقسم والاقسام علی التفصیل کما یقسم الوجود الی

الواجب والممکن ووجود الممکن الی وجود الجوهر والعرض والثانی ان یلاحظ المقسم الاتسام

علی الاجمال کما یقسم وجود کل نوع الی وجودات افراده والثالث ان یلاحظ الاقسام

الاجمال دون المقسم کما یقسم الوجود الی وجودات الاشخاص ووجود الجواهر والعرض الی انواعها

والرابع عکس الثالث کما یقسم وجود کل الی وجود الصنف والشخص ولا شک

ان اشتراک الوجود بین جمیع الوجودات یحصل بالتقسیم الاول مع انضمام التقسیم

التقسيم الثاني والثالث وحصل الخلل بتقسيم الثالث على الانفراد والمذكور ههنا
هو الطريق الاول وفيه نظر لان وجود الكلي لا يعني وجودات الافراد وعلى تقدير
ان يكون عينها فليس كليا صادقا عليها فلا يصح تقسيم وجود الممكن وجود الجوهر
والعرض ووجودات انواعهما وذلك لان الكلي قبل انتزاعه عن الخارجيات تستحيل معها
ذاتا ووجودا فلا يصح ان تقسيم وجوده الى وجوداتها وبعد انتزاعه عنها انما هو وجود
اليه فلا يتقسم الى وجوداتها اذ المراد لوجود الجوهر مثلا المفهوم لا شيء صادق
على وجودات الجواهر فان كلا منها وجود الجوهر وايضا ليس المنقسم الوجود الى الوجوت
مشتركة متمايزة بل تقسيمه اليها بتقسيمات متعددة في مرتبة واحدة كما اشار اليه قدس سره بان تقسيم
الوجود مرة بوجوب الوجود وغيره مرة بوجود الممكن وجود غيره وهكذا حتى لا ينهي وجودي لا
ان ينقسم الوجود اليه ابتداء قوله لان التقسيم عبارة عن احراز الكثرة في المقسوم فهو يتحقق
حقيقة اذا كان المقسوم متحدا مع الاقسام قبل القسمة فهو بالذات منحصر في تقسيم الكلي الذاتي الى
جزئياته وتقسيم المتصل الى اجزائه الشايعة واما تقسيم الكلي العرضي الى جزئياته
وتقسيم المنفصل الى اجزائه فيقسم بالعرض لا بالذات قوله
وقد قيل الى آخره جواب آخر للسوال المقدر بقوله لا يقال
والظاهر انه غير متوجه لان حاصل السوال ان الوجود على

على السوال دلايذ ع ١٢

تقدير الاشتراك اللفظي ينقسم باعتبار تاويله مسمى لفظ الوجود كما ان العين ينقسم بذلك

قوله سواء كان الخ وسواء كان حقيقته حقيقته نوعية او حقيقته جنسية وسواء كان الوجود حقيقة ذاتية بجميع الافراد او عرضية بجميعها او ذاتية لبعضها وعرضية لبعضها

قوله الوجه الثالث آه اورد عليه انه لا حاجة ههنا الى اضافة وحدة العدم بل على تقدير لغوية تحصل احتمال اخر وهو ان يكون الشيء معدوما بعدم آخر فيندفع احتمال الحصر واعتذر عنه بان طرفي الحصر على تقدير وحدة العدم هو نعدد الوجود العدم المطلق والوجود الخاص فيظل الحصر العقلي لاحتمال وجود آخر وعلى تقدير تعدد هما الوجود الخاص والعدم مبنى سلب الوجود فتحصل الحصر العقلي اذ لا يصور الخلو عن الشيء وسلبه وانت تعلم انا نجزم بالحصر من غير ان نتصور العدم وههنا المعنى الاترى ان من قال معنى العدم غير مضاف الى الوجود يحكم بالحصر فيه ان للوجود صورة واحدة وللعدم صورتين اجمالية ومفصلة ومناط الحكم هو الصورة الاولى فعلى ما ذكره لا يكون الحصر عقليا لان تصور العدم خارج عن تصور طرفي الحصر كما ان تصور الانسان مثلا ليس خارجا عن تصور طرفي الحصر في الانسان واللا انسان مع ان السلب الذي كان متعددا في نفسه مع قطع النظر عن الاضافة الى الوجود الخاص تعدد الاشكال لاحتمال ان يكون الشيء مسلوبا بسلب

بسلب آخر ويكون هذا السلب مضافا الى وجوده وان كان واحدا في نفسه متعددا بحسب
سوى هذا السلب الذي هو مضاف الى وجوده
الاضافة يلزم خلاف المفروض اذ ذلك التعدد لا يناني وحدته لانه قابل للقسيم
بان لا يكون لا تعدد في نفسه
من العدم على تقدير تعدده العدم الذي هو مقابل الوجود الخاص
فيكون طرفا الحصر على ذلك التقدير الوجود الخاص والعدم الخاص الذي
هو مقابله فيكون الحصر عقليا اذ لا تصور الخلو عن الشيء ونقيضه لانا نقول نحن نحكم
باستحضار نظرا الى تعدد العدم وكونه مقابل الوجود فلا يكون هذا الحصر عقليا فاعترض
عليه شارح النخبة بما حاصله انه لا معنى للعدم الا مناني جميع الوجودات فهذا المعنى
سواء كان واحدا او متعددا لا يكون الترديد بينه وبين الوجود الخاص حاصرا ذات
ان معنى العدم الخاص على تقدير ان يكون معنى مضافا الى الوجود بسلب الوجود الخاص
وهو لا يناني الوجود الآخر فيما ذكره من معنى العدم مبني على ما قيل ان معنى العدم الخاص
غير مضاف الى الوجود الخاص فاخذ العدم في الدليل بالمعنى الذي هو ليس بمعتبر عند المحصور
هو في حكم اخذ المقدمة الاخرى وبه يختلف تقريره وبصيرته تقريرا آخر ثم يحكم تقرير الدليل
بان الوجود مقابل العدم ولو كان احد المتقابلين متعددا لم يحصل الترديد الخاص
بينهما وبان الوجود مناقض للعدم والمناقض مفهوم واحد فكذا المتناقض لاستلزام
وحدة اللازم وحدة الملزوم وبما يقرر بان وحدة احد المتناقضين
وهو المناقض لهذا
ثم ذا جرى في الوجود بان اخذ وحدة الوجود لما فرضت انه
تقرير تعدد العدم بما لا يضر بالحصر او لا نا نحكم العلوم
قولهم بان الوجود مناقض له قولهم ان كلا من الوجود والعدم
مناقض الآخر البتة انا نحكم ان مفهوم واحد لازم لكل منهما
فيكون كل من المتناقضين اي الوجود والعدم الخاص
واحدا لاستلزام وحدة اللازم وحدة الملزوم وبما يقرر
يسقط الحصر العقلي اذ قد
انه يتضمن وقوف على فرضه وحدة العدم والا فهناك
مناقضات ثم ان هذا الدليل كما يفيد الاخوة بمعنى
واحد فلا يكون للاخ اخ واحد لان هذا المعنى يستلزم صدق اللازم
بل يجب ان يكون للعدم تعددات وجودية فتضمن ان يكون مفهوم المناقض
وحدة الملزوم واحال ان هذا المناقض
اخرى ان يكون ان هذا المناقض
تحقق في ضمن الشيء ومناقضه
قولهم ان مناقض الوجود العدم
فانها واحدة
لانها لا تكون الا لازم لازم
ليصح ما ذكر

يستلزم وحدة الآخر ضرورة ان التناقض لا يكون الا بين المفهومين ومن البين ان العدم
يحصل واحد فلذا لو جود بانه لو كان احدهما بطل الحصر المعقول بينهما **قوله** قلنا آه
وجود ما يحتمل المعنيين الاول الفرد المنتشر من الوجود والثاني ما يطلق عليه لفظ الوجود
ولما كان الاول يستلزم المدعى حمله على المعنى الثاني واجاب بقوله اذ
يعلم آه يعلم بالضرورة ايضا ان بين المعدوم والمعدوم من الشركة في السلب في
الاعيان ما ليس بين الموجود والمعدوم فالعدم ايضا مشترك **قوله** لم يتميز الواجب
عن الممكن الخ اي لم يتحقق الواجب والممكن على شيء واحد باعتبار الوجود بين ولا يكون
قسمة الموجود اليهما قسمة حقيقية وكون الشيء موجودا وجودين ونكان ممتنعا لكن موقف
القسمة عليه بينا في كونها عقلية وبه يسقط اجواب **قوله** وهو اسخافة آه بعد اراد ان
اثبات المعنى العام للوجود ثم تخصيصه بعض الموجودات تخصيف في نفسه واستخف
من تبقى هذا المعنى بالكلية **قوله** فما حصرت آه الاحتمالات العقلية بينها تسعة والمراد
ثلثة وليس المراد بغيبة الوجود وزيادته حمله على الموجود حملا اوليا او شائعا بل الحمل كما هو
المشهور ضرورة انه لا يتصور ان يكون محكوم الوجود عين الحقيقة الواجبة والممكنة بل المراد بينهما
حمله عليه حملا بالذات وحملا بالعرض والحمل بالذات ان يكون مصداق المحمل
نفس ذات الموضوع من حيث هي والحمل بالعرض ان يكون مصداق المحمل خارجا

خارجا عنها وهو اما ان يكون ذات الموضوع مع حيثية ما خوذة فيها كما في حمل
الوجود على تقدير كونه زائدا واما ان يكون ذات الموضوع مع ملاحظة عدم المحمول كما
في حمل الاوصاف العنوانية واما ان يكون ذات الموضوع مع ملاحظة امر اخر مباين
لها او مقابلة معها كما في حمل الاضافيات واما ان يكون ذات الموضوع مع ملاحظة
امر زائد لعدم مصاحبته لها كما في حمل العدميات فمصداق حمل الوجود على تقدير
العينية ذات الموضوع من حيث هي وعلى تقدير المغايرة ذاته مع حيثية زائدة عليها
كحيثية استناده الى الجاعل وحيثية صدوره الاصيل عنه ويتضح من ذلك ما قيل ان محل
النزاع هو الوجود بمعنى مصدر الآثار وتحقيقنا هذا يظهر لك انه لا يلزم من اشتراك الوجود
بحسب المعنى نفي العينية من اشتراكه بحسب اللفظ اثباتا مما وقع عن المصنف قبيل هذا المبحث
من ان القائلين بالاشتراك اللفظي هم القائلون بالعينية عن المحقق الطوسي التجريد
تفريع نفي العينية على اثبات الاشتراك المعنوي محل نظر فانقض لذلك وانظر تفصيله قوله
والثاني الخ حاصله انه يجوز ارتفاع النقيضين في المرتبة فان لذلك يرجع الى الارتفاع
المرتبة عن النقيضين بسلب الوجود والعدم في مرتبة الذات الذاتي يرجع الى سلب الذات
والذاتي عنهما وليس بمستحيل فان نفي العينية والمغايرة عن احد النقيضين لا يستلزم
اثباتها للنقيض الاخر فالمهية اذا انضم اليها الوجود يصير موجودة واذا انضم اليها
حتى يلزم من نفي المغايرة او العينية عن احد النقيضين اجتماع النقيضين

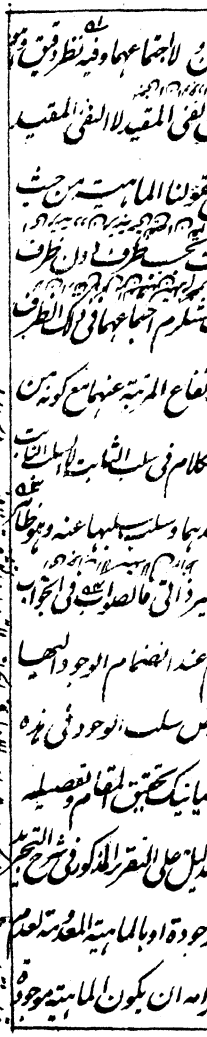

موجودة قبل وجودها واما الثانی فلانه یلزم اجتماع النقیضین لانقال الوجود من المعقولات
الثانیة وهی تعرض للمعقولات الاولی فی الذهن فیلزم ان یکون الماهیة
موجودة فیه قبل وجودها لانا نقول کونه من المعقولات الثانیة تستدعی کون
الذهن ظرف العروض لاکون الوجود الذهنی قید المعروض او شرط العروض
حتی یلزم وجود الماهیة قبل وجودها قوله قیام الصفة الثبوتیة الخ اعلم
ان للشوتی معان الاول ما لایکون السلب جزء المفهوم والثانی ما من شانه
الوجود الخارجی والثالث الموجود الخارجی والمراد ههنا المعنی الاول لان
الوجود امر اعتباری وتقیید الصفة بالثبوتیة احتراز عن مجعول سالبة المحمول
فانه عند المتاخرین لاتستدعی وجود الموضوع وخروج محمول العدولة المستدعی
لوجود الموضوع بالاتفاق لایضر المقصد والتحقیق ان طبیعة الاتصاف من
حیث هی تستدعی تحقق الموصوف مطلقا والاتصاف الخارجی یستدعی تحققه
فی الخارج والاتصاف الذهنی یستدعی تحققه فی الذهن واما الصفة فهی بخصوصها
لاتخصوصها معتبرة عن هذا الحکم وتفصیله ان طبیعة الاتصاف یستلزم ثبوت
الحاشیتین فی ظرف ما علی سبیل التوقف وخصوص الاتصاف الانضمامی
یستلزم ثبوتهما فی ظرف الاتصاف علی سبیل التوقف وخصوص الاتصاف الانتزاعی

يستلزم ثبوت الموصوف في ظرف لاتصاف ثبوت الصفة في ظرف مالا على
سبيل التوقف فاتصاف الوجود للونه وصفا انتزاعيا يستلزم ثبوت الموصوف
الذي هو نفس الوجود فلا يلزم كون الشيء موجودا مرتين ولا تقدم الشيء على نفسه
ولا التسلسل اذ في مرتبة الحلول واما في مرتبة الحمل فمطلق ثبوت الشيء للشيء متأخر
عن ثبوت المثبت له ولا محذور فيه لان المحمول متأخر عن مبدئه فالمقبول ثبوت
المحمول للموضوع مفاد العقد في الهلية المركبة لا في الهلية البسيطة لان وجود الشيء
هو نفس موجوديته وليس وجوده وجودا في الموضوع بل وجوده الموضوع فليس
ثبوت للغير فضلا من ان يستدعي ثبوت المثبت له قال الشيخ في التعليقات وجود
الاعراض في انفسها وجودها في موضوعاتها سوى ان العرض الذي هو الوجود
لما كان مخالفا لما لحاجتها الى الوجود حتى يكون موجودا واستغنا الوجود عن الوجود
حتى يكون موجودا لم يصح ان يقال ان وجوده في موضوعه هو وجوده في نفسه لمعنى
ان للوجود وجودا كما يكون للبياض وجود بل بمعنى ان وجوده في موضوعه هو نفس وجود موضوعه
قلنا لا يلزم من ان لا يكون موجودا في نفسه وجودا في الموضوع ان لا يكون له وجود
في الموضوع كيف وقيام الوجود بالماهية ضروري وقد ذهب الشيخ الرئيس وغيره من
القدماء الى ان كل قضية مركبة من ملتئمة اجزاء الطرفين هي النسبة والمتأخرون الى

الی ان کل قضیته مرکبته من اربعته اجزاء بنا علی اعتبارهم لنسبته التقیید وبالله التوفیق

ومنه الوصول الی التحقیق قوله فیلزم کون الشیء اورد علیه انه یجوز ان یکون ذلک

الشیء وجود ان احدهما خارجی والآخر ذهنی ویکون ثبوت الوجود الخارجی موقوفا علی

وجوده فی الذهن وثبوت وجود فی الذهن موقوف علی وجوده فی ذهن آخر وهکذ

فلا یلزم الا التسلسل فی الوجودات وهی منقطعة بالقطع الاعتباری وفی الاذهان وهی

غیر مرتبة وانت تعلم ان المحاصل فی الخارج غیر المحاصل فی الذهن بحسب الحقیقة الشخصیة

وانها متحدین بحسب الحقیقة النوعیة وکذا المحاصل فی الذهن والمحاصل فی ذهن آخر ولا شک

ان ثبوت الشیء للشیء فرع ثبوت المثبت له لا ثبوت ما هو مشارک له فی النوع وقد

اجیب عنه بان ثبوت الوجود فی کل ظرف فرع لوجود الموصوف فی هذا الظرف

فلا یفید کون احدهما فی ظرف والآخر فی ظرف آخر واعترض علیه بان ثبوت الوجود

الذهنی الذی هو فی ذهن کان فی ذهن آخر فکان فرعا للوجود فی الذهن الآخر وحاصل

ان اتصاف الماهیة بالوجود فی ذهن زید فی ذهن بکر مثلا بان یکون ظرف الاتصاف

ذهن بکر وظرف الوجود ذهن زید فرع الوجود فی ذهن بکر وهکذا الی غیر النهایة ولا

یخفی انه قلیل الجدوی لان ظرف الاتصاف لیس معیار الظرف الوجود

کیف والشیء اذا حصل فی ذهن لا یمکن ان یحصل فیه بالوجود فی ذهن آخر ضرورة

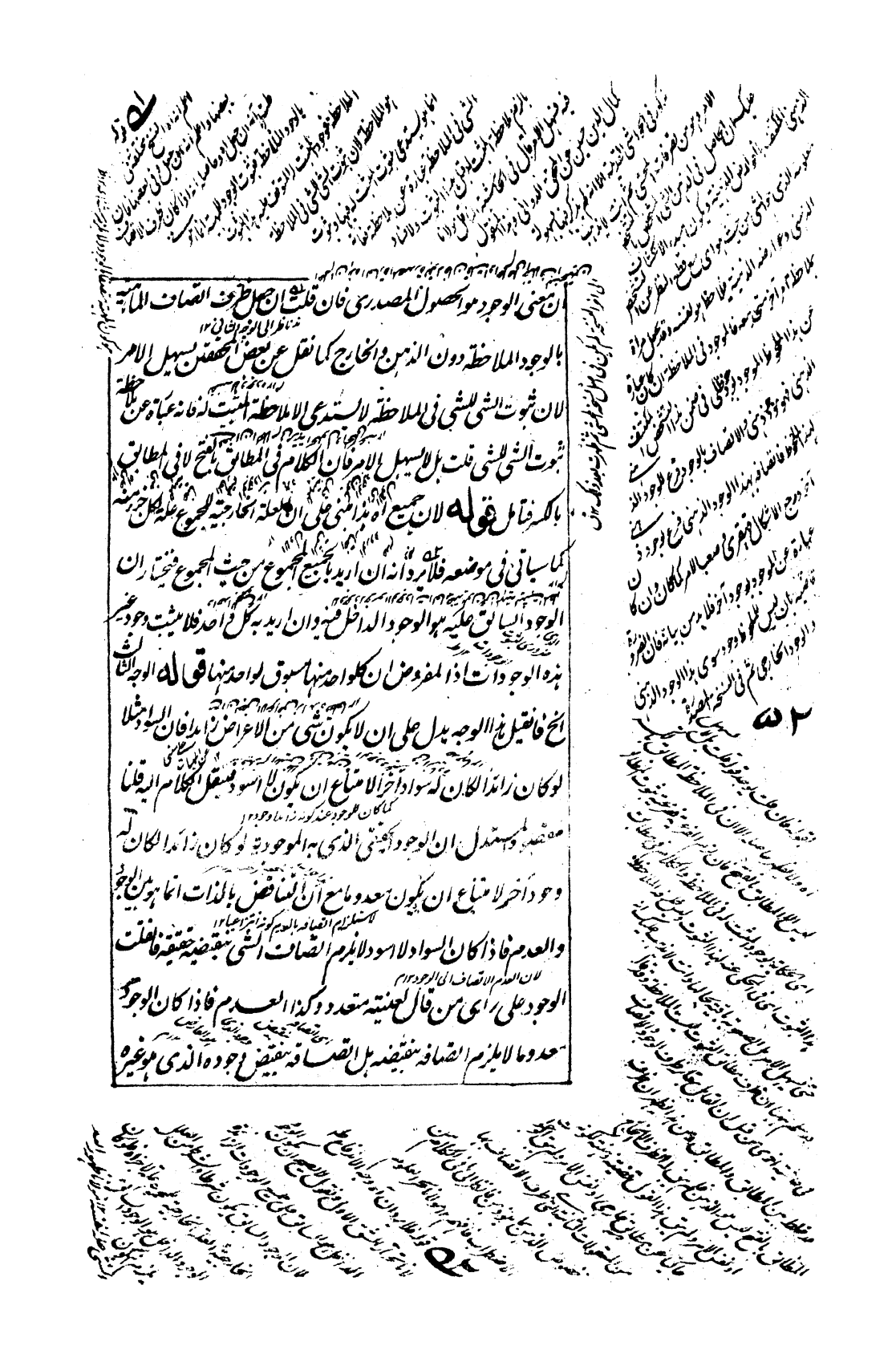

هو غيره قلت علية الوجود لا يستلزم تعدده ولا تعدد العدم كما سبقت
الاشارة اليه مع ان المقدر زيادة الوجود لا عينيته وفيه ما فيه الا ان يقال هذا
الوجه مبني على اشتراك الوجود معنى كما هو المشهور من القائلين بزيادته فلا
تغفل **قوله** وانما يستحيل اه اعلم ان التناقض بين امرين انما هو باعتبار
الصدق على امر آخر مع جهة واحدة فيتحقق التناقض بين المشتقين كما
يتحقق بين مبدئيهما كالموجود والمعدوم ويمكن ان يكون الشيء
واحد نقيضان احدهما باعتبار حمل الاشتقاق والآخر باعتبار
حمل المواطاة كالموجود فان نقيضه باعتبار الاول العدم وباعتبار
الثاني اللاموجود ويجوز صدق احد النقيضين على الآخر مواطاة بان
يصدق عليه حملا بالعرض كما يقال البحر في لاجري واللا مفهوم
وصدق كل من النقيضين على كل واحد منهما من جهتين بالحمل العرضي كمفهوم
كل من الموجود والمعدوم اذ يصدق عليه الموجود من حيث انه موجود
في الذهن والمعدوم من حيث انه معدوم في الخارج وصدق ايهما
باعتبار حمل المواطاة وحمل الاشتقاق على امر آخر كما يقال انه لا وجود وموجود
ومما ينبغي ان يعلم ان طائفة من المفهومات محمولة على انفسها حملا بالعرض

٥٣٠

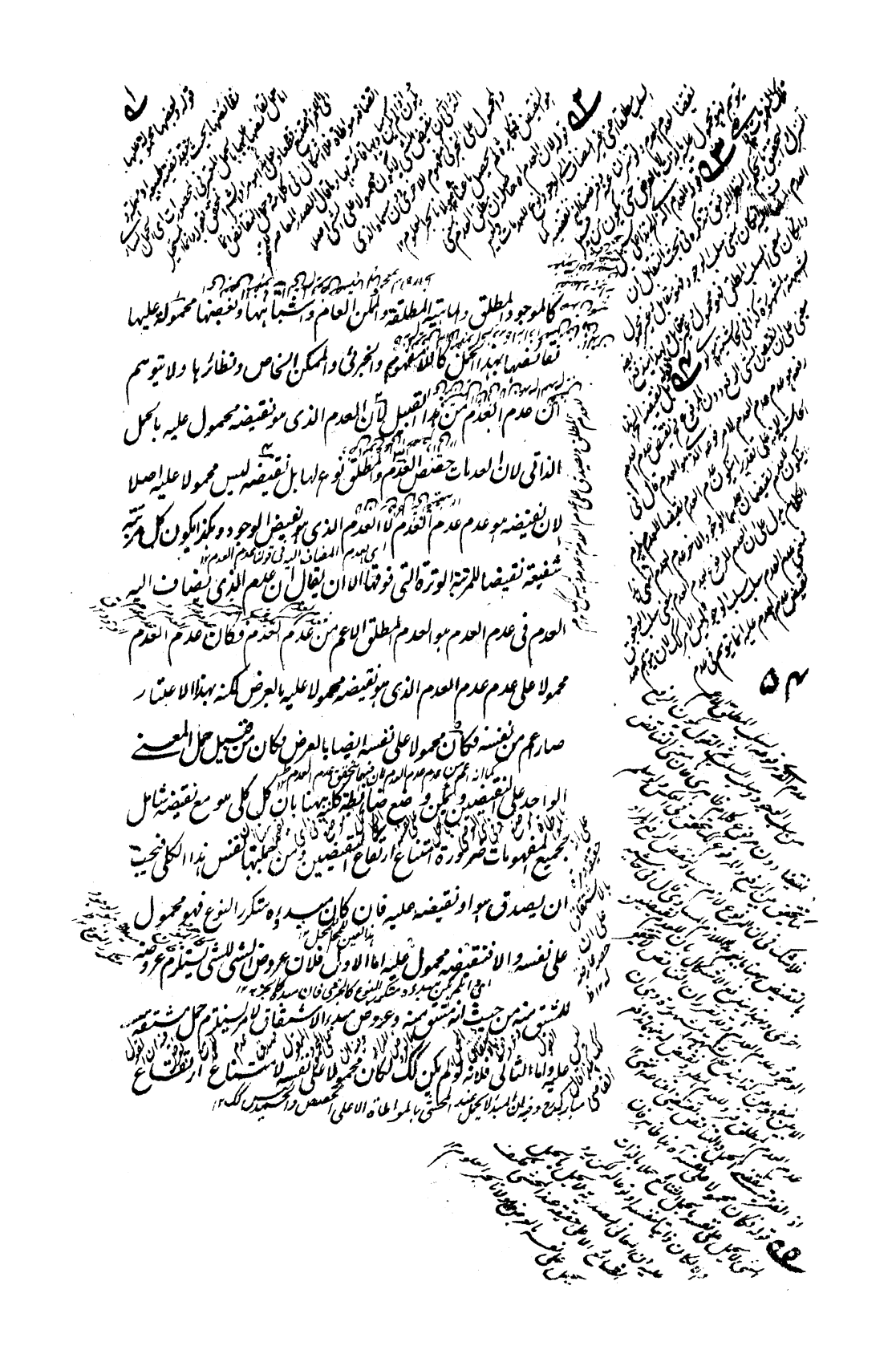

ارتفاع النقيضين وحمل الشيء على نفسه يستلزم عروض مبدء الاستحقاق لهما وهو
يستلزم عروضه لنفسه فيكون متكرر النوع وهو خلاف الفرض فتفكر انصافا
وتدبر تدبرا فانقاقوله وان سلم الخ لا يقال الوجود القائم بالغير
يمتنع ان يكون له وجود وهو عينه لان قيامه بالغير يستدعي الاحتياج
ووجوديته بنفسه يستدعي عدم الاحتياج لانا نقول العينية ينافي الاحتياج
اذا كان الوجود قائما بنفسه واما اذا كان قائما بغيره فلا تنافيه بل توكده
ولتحقق ان الوجود بالمعنى المصدري امر اعتباري متحقق في نفس الامر وبمعنى
يابه الموجودية موجود بنفسه بل واجب لذاته وذلك لان معنى كون الشيء
اعتباريا متحققا في نفس الامر ان يكون موصوفة بحيث يصح انتزاعه عنه فههنا ثلثة
امور الاول المنتزع عنه وهو الماهية من حيث هي والثاني المنتزع
وهو الوجود بالمعنى المصدري والثالث منشأ انتزاع وهو الوجود بمعنى
ماهية الموجود وهو الوجود القائم بنفسه الواجب لذاته لانه ليس قائما بالماهية
لا على وجه الاتصاف والا يلزم تاخيره عن الوجود الموصوف لا على وجه الانتزاع
والا يلزم تحين انتزاع الوجود المصدري انتزاع اخر بل انتزاعات غير متناهية فافهم
ذلك فانه تحقيق شريف قوله وثانيها الخ تحقيق المقام ان حقيقة الوجود

ليس ما يفهم منه من معنى المصدرى لان هذا المعنى متحقق باعتبار العقل وانتزاع
الذهن وحقيقة يتحقق مع قطع النظر عن هذين الذاهنين واعتبار المعتبر كما يشهد
به الضرورة العقلية لمفهوم الوجود مغائر بحقيقته وتلك الحقيقة على ما يحكم به النظر
الدقيق منشاء لانتزاع هذا المفهوم ومصداق بحمله ومطابق لصدقه وهي في
الممكن زائدة لانه موجودة بغيره ومصداق حمل الوجود عليه امر زائد عليه وفي الواجب
عين ذاته لانه موجود بذاته ومصداق حمل الوجود عليه نفس ذاته من غير اعتبار امر آخر
فالواجب سبحانه وجود خاص قائم بذاته وانيته محضة لا ماهية له فان الماهية
الحقيقة المعراة عن الاوصاف في اعتبار العقل وهو سبحانه منزه عن ان يلحقه
التعرية والاحاطة الاعتبارية ويحول حوله ذلك ما قيل ان في الممكن الوجود المطلق وحصته
والوجود الخاص زائد وفي الواجب الاول والثاني زائدان وفي الثالث لانتقائه
هناك اذ عين الذات تنوب مناب به في كونه مصداق الحمل وما قيل ان محل الخلاف
هو وجود بمعنى مصدر الآثار والوجود الحقيقي الذي به الموجودية قوله والالم يكن
الخ وما ذهب اليه المتألهون من ان الوجود قائم بذاته وموجود بنفسه غير موجود
لامتناع ان يكون اطلاق الموجود عليه كاطلاق الشمس على المادة المسخن بالشمس فهو على تقدير
ان يكون وجود الواجب عليه قوله فانقلت اخر اراد بالعلة العلة الموجدة في

في الخارج لان الموجود الخارجي الامر الاعتباري في الاحتياج الى العلة الموصوف
مطلقا ستأتي بيانه وعليه ان الكلام في الموجود الحقيقي وهو ليس امرا اعتباريا
كما سبق التلويح اليه **قوله** واجيب الخ لا يخفى ان العلة يجب ان يكون لها نحو من
التحقق كما يشهد به الضرورة كيف والعلية من العوارض الذي يتوقف ثبوتها
على ثبوت المعلول له والجواب لو كان علة لوجوده لكان متقدما عليه بالوجود
الخارجي لا بالوجود الذهني لتقدمه على الاذهان كلها وما تقدم على الممكنة
على وجوبها تقدم آخر وراء التقدمات المشهورة وهي نفس المعلول اما باعتبار
ذاتها او باعتبار اتصافها بالوجود وكذا تقدم الاجزاء المحمولة فانها من حيث
انها اجزاء علة الكل ومتقدمة عليه بالوجود ضرورة ان جزء الموجود موجود و
من حيث انها محمولة متقدمة عليه لا على نحو التقدمات المشهورة وقال انا قد نتصور
الجنس مقدما على نوعه لا لكونه جزءا له ليكون تقدمه عليه بالطبع اذ هو من حيث
انه جزء لا يحمل على كله والجنس يجب ان يحمل على نوعه ولا لكونه في زمان
وفي مرتبة علته القابلية اذ جعل الشيء لا يجب ان يكون فوقه جعل ولا لكونه
اشرف وذلك ان يستدل على هذا المطلب بان الواجب لذاته ليس متعددا
في مرتبة ذاته واذا كان الوجود زائدا عليه يلزم ذلك بيان ملازمة الاول

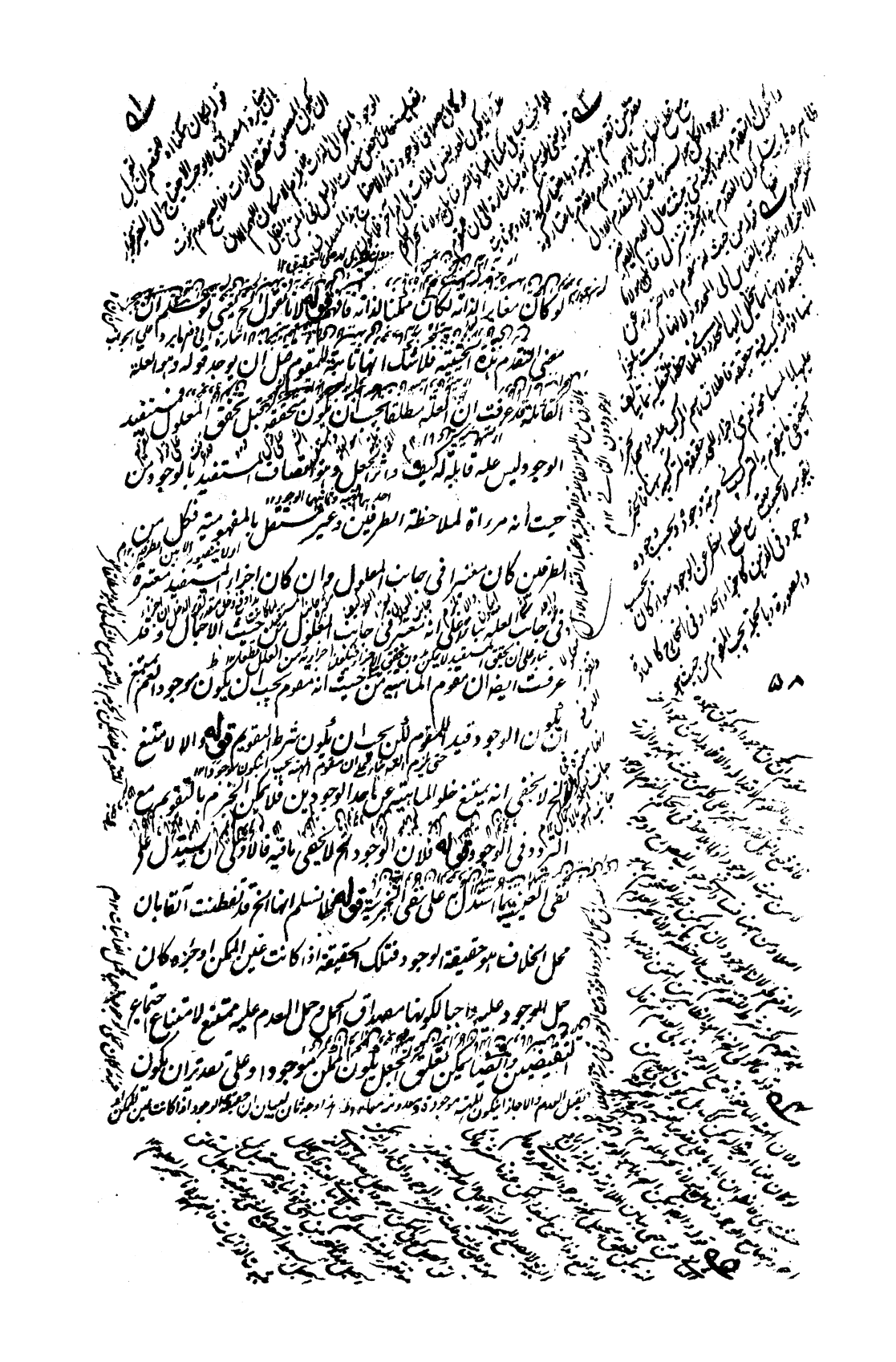

يكون الوجود عين الممكن او خبره لا يمكن لامتناع تخلل الجعل بين الشيء ووجوده اثباته ثم لا
يخفى ان هذا الدليل وان تقرب منه لا يجري في الاعراض لان وجود العرض
هو بعينه وجوده في الموضوع وعينية هذا النحو من الوجود لا ينافي الامكان بل
يوكد كما مر منا عليه سابقا قوله الوجه الثاني الخ الكلام في ان ذات الممكن
لا تستوجب وجود مناسب الخاص كما سبقت الاشارة اليه ولا شك ان الشك
في الوجود ولا ينافي البتة بهذا المعنى قوله والكلام في الوجود المطلق اي في
الوجود مطلقا فان الكلام ليس في الوجود المطلق ولا في مطلق الوجود بل
في وجود مطلقا كما مر بالتامل قوله فان الشعور بالشيء الخ بيان لكيف ان التصور
يطلق على معنيين احدهما حصول الصورة في الذهن وثانيهما الصورة الحاصلة
فيه والمراد منها هنا هو الاول ولا شك ان كون التصور حصول الصورة مما لا شك
فيه ولذا انكره المتكلمون فالشعور بالشيء لا يستلزم الشعور بحقيقة هذا الشعور و
ان سلم فلا يستلزم التصديق بثبوتها له بل نقول حصول الصورة في الذهن هي
وجود في الوجود الذهني من قبيل وجود الشيء في نفسه فالوجود الذهني ليس
نفس التصور قوله وايضا الخ يتوجه عليه انه لا يدل على زيادة الوجود الا
على المباينة التي لا ينفك عنها الوجود الذهني مع انه انما يتم لو كان المراد بالوجود

الذهني الوجود في الاذهان المسافلة فقط **قوله** اذ يتوجه عليه الخ اظهر الكلام
بعد تسليم الوجود الذهني نعم يتوجه عليه انه لا يدل على زيادة الوجود الخارجي على الماهية
التي لا ينفك عنها الوجود الخارجي وكان ينقل الماهية من حيث انها موجودة في
الذهن ليست موجودة في الخارج ومن حيث انها موجودة في الخارج ليست
موجودة في الذهن فيكون كل من الموجودين اثرا عليها **قوله** قال البعض
الفضلاء الخ قد جوز بعضهم ان يحمل التعقل على التصديق وهو لا يخلو
عن التكلف **قوله** بل بانا الخ على هذا التقرير يستدرك ذكر تعقل الماهية بل يكفي
ان تقرر هذا الدليل بان تعقل اي التصور فقط تعقل بالماهية دون الوجود و
التصور مع الشك تعقل بالوجود دون الماهية فالوجود لا يكون نفس الماهية
بالضرورة **قوله** ولانهم الخ يعني لانهم ان شيأ من الماهيات معقولة بالكنه
التفصيلي والا فتصور بعض الماهيات بالكنه الاجمالي مما لا شك فيه **قوله** والاظهر
الخ لا يخفى ان قولنا السواد موجود على هذا التقرير لم يكن صحيحا اصحيحا غير قصد
وكان هذا المسلك اخذ محل الخلاف الموجود دون الوجود **قوله** والاول
باطل الخ لا يخفى ان محل الخلاف ليس ما يطلق عليه لفظ الوجود بل مراد الشيخ
الاشعري من عينية هو لعينية مراد الحكماء الا انهم جعلوها من خواص الموجود

من قبيل المساهمة وشبيهة المعارض بالمفهومات قال الشيخ الرئيس في التعليقات

الجزء احد البسيط يكون جزءا احد قسمي لا القسمة ومرشى بغرضها بالعقل واما موفي

واته فلا جزء لا ان البسيط الخ قال بعض المحققين لمانع ان يمنع كون البسيط

الحقيقي مبدء المركب مطلقا فان القدر الضروري هو ان المركب لابد له من اجزاء

يقوم بها سواء انتهاؤها الى ما ليس بمركب اصلا فليس ضروريا فان الكثرة لابد فيها

من الواحد العددي لا من الواحد الحقيقي الخ جواز اشتماله على آحاد آخر وهكذا

فالاولى ان يتمسك بيرهان التطبيق وانت تعلم ان المركب الخارجي العددي حقيقة

منحصر في العدد وجزاره وحدات البسيط والمركب الخارجي الغير العددي لابد

له من الجزء الصوري البسيط بحسب الخارج والا لم يكن المركب فعليته لانه ان فرض

فعليته الجزء الصوري جزء آخر كان فعليته المركب في الحقيقة بهذا الجزء لا بالجزء

الاول ثم ان فرض فعليته بهذا الجزء الجزء آخر كان فعليته المركب بهذا الجزء لا بالجزءين

الاولين وهكذا فلو لم يكن الاجزاء الصورة منتهية الى الجزء الذي فعليته بنفسه لم

يكن للمركب فعليته والبعض على ذلك التقدير لا يكون في المركب جزء بالقوة بل

يكون جميع اجزائه بالفعل فيكون كل جزء منه غير قابل للقسمة فقد ربما

فانتهى الجزء الذي لا يتجزء والعرض من اقسام الموجود الخارجي والوجود امر اعتباري

اعتباري والامر الاعتباري جاز ان يكون جزء اعقليا للموجود الخارجي بناء على

نفي الكلي الطبيعي واما ذكره قدس سره فظاهر السقوط لان المفهوم متغير والمعلومية

ونحو سماتحت المتصف بهما والمخزن المعنى الوصفي سواء كان عرضا او لا يمتنع

يكون جزء محمولها للجوهر قوله وفيه بحث الخ حاصله ان ما ذكره المصنف في اثبات

اتحاد الذاتي السواد والوجود واتحاد افرادهما لا تم لانه يدل على عدم مبنيا

في الخارج وهو يحصل بان لا يكون للوجود هوية خارجية وفيه نظر لانه اذا لم يكن

للوجود هوية خارجية لا يكون له هوية اصلا لانتفاء الوجود الذهني عند المتكلمين

مع ان البداهة حاكمة بان له هوية فيكون هويته عين هويته السواد وما يصدق

عليه احدهما عين ما يصدق عليه الآخر لا يقال مراد المصنف اتحادهما بحسب الهوية

والصدق انه ليس في الخارج الا السواد والمعقل يتبادر عنه الوجود عنه لانا نقول انه

بعيد عن عبارة المصنف بل ابا عنه الوجوه التي نقلها عن شيخ الاشعري كما لا يظهر بالتأمل

الصادق والحق ما قررناه مرارا ان مراد الشيخ الاشعري من اتحاد الوجود والماهية

حملها عليها حملا بالذات قوله بل هما من المعقولات الثانية اه اعلم ان المعتبر في

المعقول الثاني امران الاول ان يكون الذهن طرف العروض لا ان يكون

الوجود الذهني شرط العروض او قيد المعروض والا لخرج الوجود ونحو من

المعقولات الثانية وهذا معنى قوله من حيث انها في الذهن واحترز به عن العوارض
الخارجية الثاني ان لا يكون الخارج ظرف العروض يفرع عليه ان لا يكون فرد موجودا
في الخارج وهذا معنى قوله لا يحاذي لها امر في الخارج واحترز به عن لوازم الماهية
وما توهم ان الوجود الواحي فرد الوجود والاعيان الخارجية افراد الموجود مع ان
الوجود والموجود ان من المعقولات الثانية ساقط لان الوجود الواحي ليس فردا
للوجود المصدري بل للوجود الحقيقي وليس من المعقولات الثانية وافراد مفهوم
الموجود بحسب الحقيقة هي الخصص الاعتبارية دون الاعيان الخارجية فالفصل الوجود
الخارجي من المعقولات الثانية والماهية منتزعة به في الخارج فيكون الخارج ظرفا
للعروض وكذا الكلية والجزئية من المعقولات الثانية وهما من عوارض الصور الذهنية
من حيث انها صور ذهنية فيكون الوجود الذهني قيد المعروض فيها قلنا ليس في الخارج
الا الماهية ثم العقل بضرب من التحليل ينتزع عنه الوجود فيلاحظ الماهية معراة عن الوجود
ويصفها به فيكون الماهية معروضة للوجود في هذه الملاحظة وهي من الاطن بكثير الامر
نعم ربما يطلق الاتصاف على كون الماهية في ظرف ما بحيث يصح انتزاع الوصف
عنها لكنه في الحقيقة ليس اتصافا ثم حيثية كون الشي صورة ذهنية مغايرة بحسب الشي في
كونه موجودا ذهنيا وان كانت مستلزمة لها فان الاولى حيثية حصول الشي في

في الذهن والثاني حيثية وجوده في نفسه مع ان في المعقول الثاني عدم
اعتبار شرطية الوجود الذهني للمعروض وقد بينه للمعروض اعتبار عدمهما وبما
قررنا ظهر ذلك ان ظرف اتصاف الماهية بالوجود الملاحظة دون الذهن والخارج

وان المعقولات الثانية تشمل المشتقات والمبادي وان القضايا المعقودة بها
كلها ذهنيات هذا وتفصيل المقام يستدعي بسطا في الكلام قوله بوجوه الخ
ان كان المدعى نفي عينية الوجود الحقيقي الذي هو محل الخلاف فهذه الوجوه
لا تدل عليه وان كان نفي عينية الوجود المصدري الذي ليس له وجود في الخارج
فهو بديهي لا تولي الاحتياج الى البينة فضلا عن الاستدلال قوله الا ان شيخنا
قد سبق منا تحقيقه ولا باس بان نزيده بيانا فنقول النظر الجلي الحكيم بان حقيقة الوجود
ليست معنى مصدريا بل امرا خارجا والنسبة بينها وبين مفهوم الشيء وحقيقته
باعتبار ونسبة المعبر به والمعبر عنه باعتبار آخر ثم بعد تدقيق النظر نظهر ان ليس
في الخارج مثلا الذات الشيء من حيث يصح انتزاع مفهوم الوجود عنه والعقل
يضرب من التحليل ينتزع عنه الوجود ويصفه به ويحمل عليه فهنا ثلثة امور الاول
المنتزع عنه والثاني الحيثية التي هي مناط الانتزاع والثالث المنتزع اما الاول
فهو ذات الشيء وماهيته واما الثاني فهو تعلق الشيء بالوجود الحقيقي الذي هو

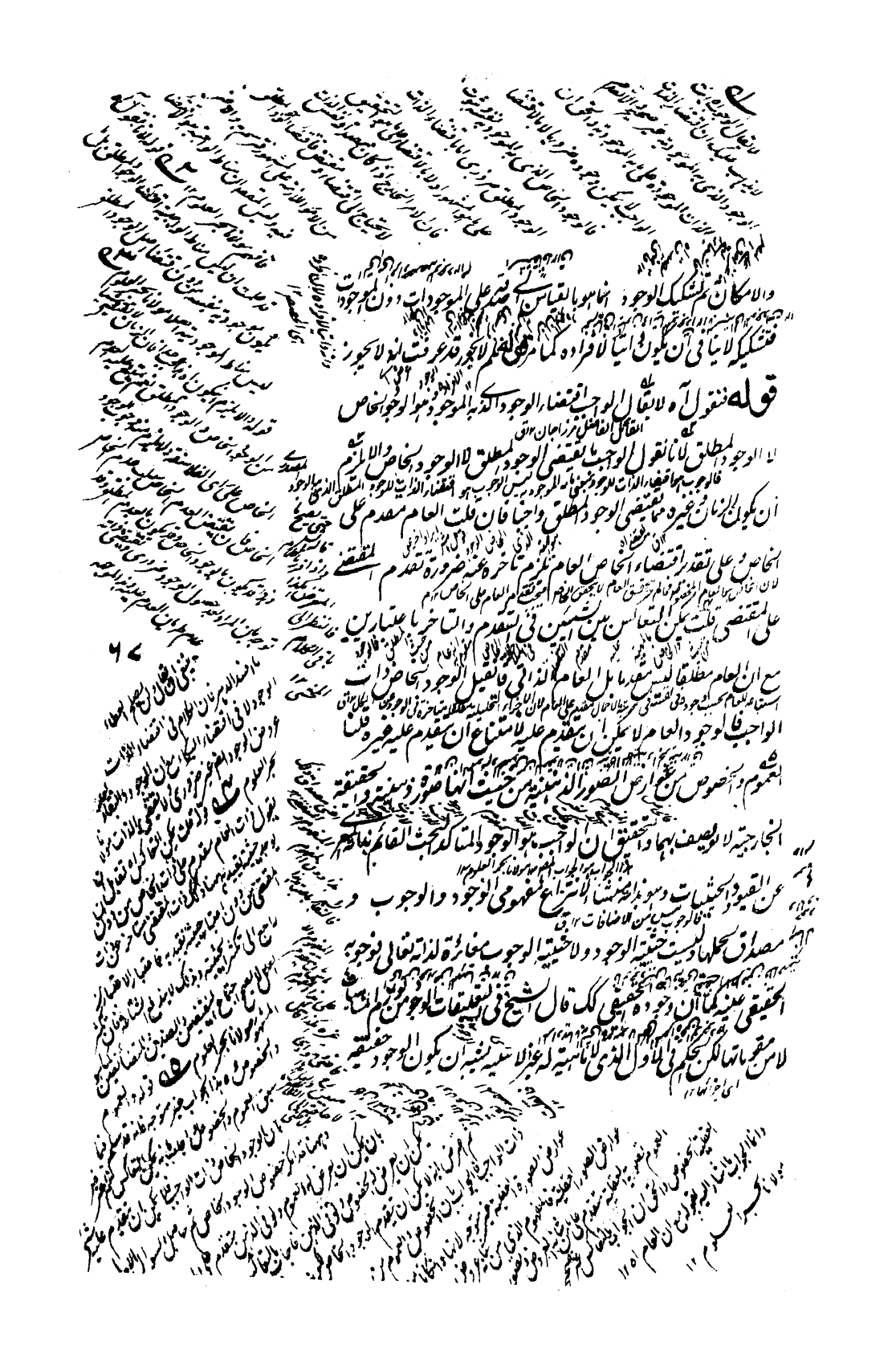

اذا كان على صفة وتلك الصفة هي تاكد الوجود وليس تاكد الوجود وجود الخصيص

بال كيدل موضعي اسم له يعبر عنه متاكد الوجود **قوله** قلت آه حاصله ان المراد

بالاقتضاء في تفسير الوجوب الاقتضاء التام واقتضاء وجودات الممكن بعارضها

اقتضاء ناقص لتفرجه على غيرها وذلك ان نقول وجودات الممكن انكانت حصصا

فلا عروض للمطلق الا عروض حصصه فاقتضاء الوجود الخاص عروض وجود المطلق

لا يرجع الى اقتضاء حصته عروض الحصة لها وهو سفسطة وانكانت افراد الوجود المطلق

عارض لها فكانت موجودة في الخارج فان عروض الوجود موجود بالضرورة مع

ان المراد بالاقتضاء ههنا اقتضاء الذات من حيث هي اقتضاء الوجود ليس كذلك

لانها تقتضي عروض الوجود المطلق من حيث انها افراده ثم لا يخفى ان هذا السوال

مبني على ظاهر هذا التفسير فانه اذا كان المراد منه اقتضاء الذات كونها موجودة

لا يرد اذ تلك الوجودات تقتضي كونها وجودا لا كونها موجودة **قوله** بل يصح الخ

اي يصح على كل فرد بالنظر الى الطبيعة ما يصح على الاخر بالنظر اليها المراد بالصحة الامكان

العام فالصحيح بالنظر الى الطبيعة اعم مما يلزم بالنظر اليها بل بينهما تباين كلي بحسب المفهوم

الفصل الثاني في الصحيح الاعم

باعتبارين لان الصحيح من حيث انه صحيح لازم ثم لا يخفى ان هذه المقدمة ماخوذة

الوجه الاول واتى الكل لا على سبيل الالزام **قوله** لا شبهة آه لا يذهب عليك ان ههنا

بهنا مقامين الاول اثبات وجود غير الوجود الخارجي والثاني اثبات انه للاذهني
العلم بالاشياء الغائبة عنا الغير الحاضرة لنا من حصولها في الذهن غير حصولها في الخارج
والقول بالوجود الذهني المنسوب الى الاشاعرة وقول الاعيان الثابتة كما اشار اليه
بقوله العين والقول بحصول الاشياء باشباحها الى آخره كما نقل عن قوم في طرف
الاثبات على الاول وفي طرف النفي على الثاني والشارح المحقق لما راى ان ادلة
المثبت والنافي منطبقة على الثاني كما ستطلع عليه اشار اليه في محرر محل النزاع
ثم الظاهر ان ما ذكرنا في تفسير الوجود من توضيح للوجود بالحقيقة لان الحيثية التي
منشأ الانتزاع هي مصدر الاثار وعلى كل تقدير لا يرد انه ان اريد بالاثار والاحكام
الاثار والاحكام الخارجية يلزم الدور في تعريف الوجود الخارجي لان احدهما
والاحكام في الجملة يصدق تعريفه على الوجود الذهني فانه مصدر للاثار في الجملة اما
على تقدير الاول فلان الاثار الخارجية يتوقف على ايجاد المصدري الخارجي على الوجود الحقيقي
الخارجي واما على التقدير الثاني فلان تعريف الوجود المصدري لكونها مما يصير
لقضي مما يعلم ان يعلم ان يعرض الوجود الذهني الماهية من حيث هي الموارف
الذهنية منتزعة عليها الماهية من حيث انها مع العوارض الذهنية كيف وجودها بعينه
وجود خارجي فان وجودها بسبب وجود الشيء بغيره والتصاف انه من بها التصاف

قوله فلا بد قوله والمعلوم وجه الاشكال على ما قاله الشارح ظاهر لانه
انتفاء الوجود الذهني بمعنى حصول الشيء في الذهن فرعم انه المعلوم
اخذ الوجود الذهني بمعنى حصول الشيء في الذهن فرعم انه المعلوم
القائمة بالنفس قوله الاول انا نتصوره تمتنع انا نتصور بعض ما له وجود في الخارج
ويحكم عليه باحكام ثبوتية لا من حيث انه موجود خارج فلا بد ان يكون له نحو آخر من الوجود
والا يلزم من انتفاء وجوده الخارجي انتفاء التصور والحكم وايضا اذا كان تصور بعض الاشياء
بحصول صورته في الذهن كان تصور جميع الاشياء كذلك لعدم التفاوت في نحو العلم الا بالاشياء
الغائبة عنا كما يشهد به الضرورة وربما يستنبط من هذا الوجه وجه آخر وهو انا نتعقل
امورا لا وجود لها في الخارج ولا بد في كل منها من تعلق من العاقل والمعقول
والتعلق من العاقل والعدم المحض محال بالضرورة فلا بد للمعقول من ثبوت وليس في
الخارج فهو في الذهن لا يقال الوجود الذهني هو وجود الشيء في نفسه وهذا الوجه يدل
على ان لهذه الامور وجودا سواء كان من قبيل وجود الشيء في نفسه او وجود الشيء
لغيره لانا نقول هذه الامور باعتبار ذواتها كان وجود بانيتها نفسها وباعتبار اقترانها
بالعوارض الذهنية كان وجودها لغيرها فان قلت يلزم على ذلك التقدير ان يكون للشيء
الواحد بالقياس الى الذهن الواحد وجودان قلت يجوز ان يكون للشيء الواحد

الواحد بالقياس الى الذهن الواحد وجودان باعتبارين احدهما يحد ورسمه والوجود
الخارجي في ترتب الاثار والاخر لا يحد ولا رسم له بهذا النفيس تفهم قولهم ان
الكلي من حيث هو كلي موجود في الذهن مع ان ما حصل فيه متشخص بالتشخص الذي
وظهر ان العلم موجود خارجي والمعلوم موجود ذهني فتامل جدا وسياتيك
فوق ذلك كلام ان شاء الله تعالى قوله باحكام اذ الحكم يطلق على اربعة معان
الاول المحكوم به والثاني وقوع النسبة اولا ووقوعها ثانيا والثالث التصديق به
الرابع القضية من حيث انها مشتملة على الرابط بين المعنيين والظاهر ان المراد
هو الاول ويحمل الثاني والثالث على الاول لاحاجة الى تقلب الاحكام
بالشبهة كما اشرنا اليه ان طبيعة الايجاب يستدعي وجود الموضوع ولا مدخل لخصوصية
المحمول في ذلك بل على الثاني والثالث ايضا لان الحكم والتصديق يستدعيان
يستدعيان تميز المحكوم عليه وانما يجب ان يكون ثابتا في الجملة فافهم قوله
قلنا اللازم انه قد عرفت ان المسالة تستدعي وجودا موضوعيا في الجملة مع ان
هذه القضية مع قطع النظر عن رجوعها الى المسالة صادقة كما علم بالضرورة
فالاولى ان يقال بحثي في كون الشيء محكوما عليه ان يكون مفهوما موجودا اعتباريا
ما يلزم ههنا اتصاف احد القضيتين بالاخرى مواطاة ولا استحالة فيه كما مر ويقال

العقل فرض الموجود معدوما مطلقا وحكم عليه بالمعلوم عليه موجود بحسب الواقع ونفس

بحسب الفرض به يندفع التناقض ان حررا بالنظر الى عقد الحمل بان المعدوم

مطلقا المطلق لا يخبر عنه لا بالايجاب لا بالسلب وقد اخبر عنه بعدم الاخبار فيكون مخبرا

عنه وغير مخبر عنه **قوله** لكان النسب وذلك لاشتماله على الاشخاص المادية وعلى

المتمنعات كاجتماع النقيضين والضدين وان الاول فكانه لم يحمل عبارة المصنف عليه

قوله لكان المصنف حمل قول افلاطون في بحث الماهية على الاول والحق ان قول افلاطون

في بحث الوجود الذهني والعلم محمول على الثاني وفي بحث الماهية محمول على الاول

كما سياتي فتامل **قوله** واخر بذلك اه اعلم ان المتاخرين اتبعوا هذه القضية

وقالوا في تحصيل معناها وفي الفرق بينها وبين السالبة البسيطة ان في السالبة

يحكم بسلب المحمول عن الموضوع وفي السالبة المحمول يرجع ويحمل ذلك السلب عليه

فمعنى السالبة ج ليست ب في السالبة المحمول ج ليست ب اه قالوا

في الفرق بينها وبين المعدولة ان فيها اشارة الى حكم معهود بخلاف المعدولة

ولا يخفى ان السلب عن حيثما نه رابط لا يمكن ان يكون خبرا المحمول مع

ان المعتبر في المعدولة كون السلب خبرا المحمول من غير اعتبار امر اخر فهذه القضية على

تقدير ثبوتها احد نوعي المعدولة واثبوتها مساويا لاثبات السالبة وعدم اقتضائها بالوجود

الموضوع

الموضوع بانه اذا صدق سلب ب عن ج صدق انه منتف عنه والا يصدق
نقيضه اى ليس بمنتف عنه فلا يصدق السالبة واذا صدق ان ج منتف عنه
ب صدق سلب ب عنه وانت تعلم ان نقض الموجبة السالبة المحمول
السالبة السالبة المحمول وهى تجتمع مع السالبة عند انتفاء الموضوع كما ان السالبة
المعدولة تجتمع معها والحق ان طبيعة الربط الايجابى تستدعى وجود الموضوع من غير
ان يكون لخصوصية المحمول فيه مدخل وطبيعة الربط السلبى لا تستدعيه كما مر ليس
بينهما مساواة الا باعتبار حصول جميع المفهومات فى نفس الامر اذ ما من مفهوم الا ويصح
عليه حكم ايجابى صادق فكلما صدقت السالبة صدقت الموجبة التى تقتضى
وجود الموضوع فى نفس الامر وكذا العكس وباعتبار تعلق التصديق فان كلا
منهما بهذا الاعتبار يقتضى وجود الموضوع فى الذهن فكلما صدقت السالبة
صدقت الموجبة التى تقتضى وجود الموضوع فى الذهن وكذا العكس فتامل قوله
وقد يقال المفهومية الخ يحمل عبارة المتن على الوجهين لان المتبادر منهما ان
المفهوم متصف بالكلية لا ان الكلى متصف بالمفهومية ورد بان احتمال الكلية موجودة
ويمكن الجواب عما اورده على الوجه الثانى بان هذه الحقائق محمولة على افرادها و
ثبوت الشئ للشئ وان لم يستلزم ثبوت المنتسبين فى ظرف الاتصاف لكن يستلزم

ثبوته في الخارج كما تشهد به الضرورة قوله والامر الثالث اه الفرق بين هذا التقرير
والتقرير الذي يذكره بقوله وقد يقال آه بعد اشتراكهما في كون المراد من الحقيقة
ما صدقت عليه ان المراد من الحقيقة على الاول الحقيقة التي لا يكون افراد موضوعها
موجودة في الخارج وعلى الثاني الحقيقة الكلية التي لا يكون بعض افراد موضوعها موجودا
في الخارج ولا شك انها عادت الى الوجه الاول وتقرير بعض المحققين هذا الوجه
هكذا لولا الوجود الذهني لم يتحقق هذا القسم من القضية بمعنى انه لا يكون لا عتباره
فائدة فيه فيرتفع هذا القسم بالكلية لما انه لا تحقق قضية يكون الحكم فيها على ما هو فرد
او افراد منها اما يكون الشمول فانه لم يكن شيء من افراد الخارجية قابلة في اعتبارهم
للموضوع بحسب تعميم نحو لما لشامل من الوجود كالوجود للمطلق او ليس لا عتبارها
فائدة ولا يخفى انه لا يخلو عن ضرب من الاضاع اذ للناقشين ان يلتزموا رجوع هذا
القسم من القضية الى القضية الخارجية لما انهم التزموا في القضية الذهنية بالكلية لا
يقال سيتعلل هذه القضية ويعلم بالضرورة انها سفارة للقضية الخارجية وان
موضوعها اعم من موضوعها لانا نقول لهم ان يقولوا المغايرة والاعمية بحسب المفهوم
كما في الدائمة والضرورية قوله ويرد عليه هذا اشتباه في المثال قوله واجاب
والبصير يمكن ان يجاب بان منشأ الاتصاف هو ان يكون وجود الوصف من حيث هو
من قبيل وجود الشيء لغيره وقد عرفت ان وجود الحاصل في الذهن من حيث هو

من قبيل وجود الشيء لنفسه ان كان من حيث انه متقرر بالعوارض من قبيل وجود الشيء
لغيره واجاب شارح التجريد بالفرق بين القيام والحصول بان الحصول شيء في الذهن
لا يوجب اتصاف الذهن بحصول الشيء في الزمان والمكان بل الموجب لاتصافه
به هو قيامه به وهذا الاستدلال حاصله في الذهن [illegible] الفرق
يندفع اشكال اخر وهو انه اذا حصلت حقيقة جوهر ما في الذهن كانت تلك الحقيقة
علما وعرضا فيلزم ان يكون شيء واحد علما ومعلوما وجوهرا وعرضا واذا فرق
بين القيام والحصول لا يلزم ذلك لان الحاصل في الذهن غير القائم به فالحاصل
معلوم وجوهر والقائم علم وعرض وانت تعلم ان حصول الشيء في الذهن
الحلول فيه وليس من قبيل حصول الشيء في الزمان والمكان الا ترى انهم اسندوا
والحلول [illegible] على بساطة النفس بساطة الحاصل فيها وليس بهنا امران معلوم احدهما حاصل
في الذهن والاخر علم وقائم به لان الامر القائم بالمكان نفس المعلوم بعينه والاشكال
والمكان عبارة يلزم ان لا يكون علما لان العلم مبدأ الانكشاف والشيء اذا حصل
بنفسه انكشف ولا حاجة الى ان يحصل بالغير ثم الاشكال في كون الشيء الواحد
علما ومعلوما تحقق المغايرة الاعتبارية بينهما ولا في كونه جوهرا وعرضا لان الجوهر انما
اذا وجد في الخارج كانت لا في موضوع والعرض موجود في الموضوع صرح الشيخ

في البيات السفار بل الاشكال انما هو في كون الشيء جوهرا وكيفا لانهما متقوليان
متباينان يمتنع صدقهما على شيء واحد وانا قلت في حاشية اذا حصل الشيء في الذهن
يحصل له وصف يحمل ذلك الوصف عليه فيقال لما هو حاصل في الذهن علم وهذا
المحمول ليس نفس الموضوع والا لكان محمولا عليه حال كونه في الخارج ايضا ضرورة
ان الذات والذاتي لا يختلفان باختلاف الوجود فحمل الكاتب على الانسان
فالعلم بحسب الحقيقة ليس نفس الحاصل في الذهن بل عارضه فالعارض كيف يصدق
رسمه عليه المعروض عرض لكونه موجودا في الموضوع وتابع للموجود الخارجي في الجوهرية
والكيفية وعدم الاتحاد معه وهذا يحقق حمل الاشكال الشهير في التصور والتصديق
وهو ان المحققين ذهبوا الى انهما مختلفان بحسب الحقيقة واذا تعلق التصور بالمتصدق
يلزم اتحادهما للاتحاد العلم والمعلوم وذلك لان التصور والتصديق قسمان لما هو
علم بحسب الحقيقة لما يصدق هو عليه والله الهادي الى سبيل الرشاد ومنه العصمة
والسداد قوله لان التضاد آه وذلك لان التضاد بين الشيئين انما هو بحسب
اتصاف المحل بهما ومثاره الاتصاف هو الوجود العيني فيكون التضاد من احكامه ظاهرا
انا نعلم بالضرورة ان السواد لذاته مناف للبياض فلا يكون اجتماعهما في محل واحد قوله
وبالجملة التفصيل المقام ان ههنا ثلاث اعتبارات الاول اعتبار الشيء من حيث هو والثاني

والثانی اعتباره من حیث انه هو مقترن بالعوارض الخارجیة فالثالث اعتباره
من حیث انه مقترن بالعوارض الذهنیة فالشیء من حیث هو معلوم بالذات یحصل
صورته فی الذهن فهو موجود فی الخارج والذهن معا والحاصل فی الخارج هو
الذهن بصورته والشیء من حیث انه مقترن بالعوارض الخارجیة معلوم بالعرض
تتحقق العلم عند اتفاقهما وهو موجود فی الخارج فقط لانه لا اعتبار للخارجیة فی الذهنیة
علیه والشیء المقترن بالعوارض الذهنیة علم لکونه صورة ذهنیة للاعتبار الاول
وموجود خارجی لانه لا اعتبار للخارجیة علیه واتصاف الذهن بالصفاتین اتصافا
وحصول فی الذهن بعینه لا الصورة فالعلم والمعلوم فی العلم الحصولی متحدان بالذات
متغایران بالاعتبار کما انهما فی العلم الحضوری متحدان اما واعتبارا ومن زعم ان المعیار
منتهیا فی العلم الحصولی بحسب الذات حیث قال العلم موجود والمعروض والمعروض
الذهنیة والمعلوم معروض فقط فلا یلزم علیه ان لا یکون الحقیقة العلمیة متحصلة
لما تقرر عندهم ان المرکب الحقیقی لا یحصل من ترکیب الجوهر والعرض ومن
ان المعیار منتهیا فی العلم الحصولی بحسب الاعتبار حیث قال العلم موجود
والمعروض والمعروض الذهنیة فقد اشتبه علیه المعیار الذی هو مصداق تحققهما
بالمعیار الذی هو سبب تحققهما فانه لو کان منتهیا لتغایرا لتقابلا کان

العلم الحضوری صورة منتزعة من المعلوم وکان علما حصولیا قال الشیخ فی
التعلیقات ان وجدانی من ذاتی فی ذاتی کنت ادرک ذاتی کما ادرک شیئا
آخر بوجدانه اختفی ذاتی ولکن لیس بوجدان الاثر تاثیر فی ادراکی لذاتی
الا بسبب وجود ما واذ کان وجود ما یحتج فی ادراکی لذاتی الی ان
یوجد اثر آخر فی سوی فی ذاتی فلا یحصل ادراکی لذاتی الا بعینی
ما یشکل کون الموصوف فی ظرف یابی تصحیح انتزاع الوصف عنه فلا یشکل
بلوازم الماهیة والاوصاف الاعتباریة تمت

نحمدک یا من میسر نوعنا لادراک مواقف الکلام ووفقنا للعروج الی معارج
عقائد الاسلام ونصلی علی حبیبه الذی بشرنا بامتثال احکام الشارع المفضل
المنعام لنیل المرام فی دار السلام وعلی ذراریه وحماة الدین ببذل اجهدهم
فی اجرآء هذا الرسم الی یوم القیام وبعد فیقول اضعف الخلیقة بل الآفی الحقیقة
المتمسک بحبل المتین محمد قیام الدین تجاوز الله عن سیئاته یوم الدین
ابن اعلم علمآء الزمان مستند العلمآء الدوران مرجع الماهرین ستاد العلمین